# ماذا بعد ترحيل اللاجئين قسرًا من لبنان؟

## كشف عمليات الترحيل القسري للاجئين السوريين، وتسليمهم للسلطات السورية

مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) | كانون الثاني / يناير 2024 | لبنان- بيروت

# المحتويات


03 الملخص التنفيذي

05 التوصيات

07 مقدمة التقرير

08 انتهاكات مروعة، ماذا عن سقف القانون؟

09 شهادات الضحايا والناجين

11 حقائق تنفي تصريحات "العودة الطوعية" و"سوريا الآمنة"

12 شهادات الضحايا والناجين

13 تورّط ضباط سوريين، وشكوك تنسيق الجيش اللبناني

15 شهادات الضحايا والناجين

16 ما علاقة الفرقة الرابعة السورية بمهرّبي البشر؟

18 شهادات الضحايا والناجين

19 انعدام خيارات اللاجئين، العودة إلى اللجوء

20 شهادات الضحايا والناجين

21 تحليل جغرافي لعمليات الاعتقال التعسفي والترحيل القسري

24 التحليل القانوني لالتزامات لبنان

26 منهجية التقرير

# الملخص التنفيذي

بدأت في نيسان/أبريل الماضي حملة أمنية واسعة ضد اللاجئين لا تزال قائمة، وشكّلت أخطارًا حقيقة هددت حياة الآلاف وأمنهم. وقد نشر ACHR تقريرًا بعنوان [1]"لبنان يتجاوز حقوق الإنسان بترحيل اللاجئين قسراً" يروي فيه واقع الانتهاكات التي يتعرّض لها اللاجئون خلال الحملة الأمنية الموجهة ضدهم، ونتيجة لمتابعة ACHR للانتهاكات المستمرة، ولحقه تقريرًا آخر بعنوان " جرائم الاختطاف وتجارة البشر بعد ترحيل اللاجئين قسرًا من لبنان"[2] وثق مركز وصول لحقوق الانسان منذ بداية عام 2023 حتى 30 كانون الأول / ديسمبر 1080اعتقال تعسفي، رُحل منهم 763 شخص بشكل قسري إلى سوريا.

**1080**

**اعتقال تعسفي**

منذ بداية 2023 حتى 30 كانون الأول / ديسمبر

تعكس أرقام التوثيق واقعًا مريرًا يواجه اللاجئين في لبنان ويؤكد على أنهم معرضون لتهديدات وانتهاكات مستمرة. إنّ مركز وصول لحقوق الإنسان ACHR قد ألقى الضوء على هذه الانتهاكات المتكررة والمتزايدة، حيث عمل على توثيق الأحداث وجمع الأدلة بدقة ومهنية. من خلال هذا التقرير، الذي يسلط الضوء على مدى وطأة هذه الأفعال القمعية على اللاجئين السوريين وعلى استمرار الانتهاكات بحقهم، ويؤكّد هذا التقرير أن عمليات الاعتقال التعسفي والترحيل القسري لا تزال مستمرة بأمر من السلطات اللبنانية، ويركّز على عرض شهادات من ضحايا وناجين يستعرض من خلالها مراحل الأحداث والانتهاكات المرتبطة بها التي تعرّض لها اللاجئون.

**763**

**ترحيل قسري**

منذ بداية 2023 حتى 30 كانون الأول / ديسمبر

روت الشهادات التي حصل عليها ACHR من الضحايا، أحداث مروعة وانتهاكات يتعرض لها اللاجئون من لحظة المداهمات الأمنية على أماكن سكنهم، واعتقالهم تعسفيًا ثم نقلهم إلى ثكنات عسكرية تابعة للجيش اللبناني، والتحقيق معهم بأساليب تتضمن الضرب والإهانة والتحرش والتنمر، ثم نقلهم بشكل جماعي إلى المعابر الحدودية وتسليمهم إلى السلطات السورية بشكل غير قانوني. لتبدأ مرحلة أخرى من الانتهاكات التي تمارسها السلطات السورية ضدهم، تتضمن التحقيقات الأمنية وإجراء تسويات عسكرية وسياسية ومدنية، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين مرورًا بالمحاكم العسكرية، وفي بعض الحالات تعرض اللاجئون للإخفاء القسري والتعذيب وإساءة المعاملة، وتحويل من هم في سن الخدمة العسكرية الإلزامية أو الاحتياطية للالتحاق بالجيش السوري. وفي بعض الحالات تم إعادة تسليم اللاجئين قسرًا من قبل الفرقة الرابعة التابعة للجيش السوري إلى عصابات التهريب على الحدود، التي بدورها احتجزت اللاجئين في بيوت ومزارع حدودية تابعة لها وتلاعبت بمصيرهم واستغلت وضعهم الهش لابتزازهم ماليًا والاستفادة من محنتهم. أيضًا، أشارت الشهادات إلى احتمالية وجود تنسيق بين الدولتين على مختلف المستويات لاستلام اللاجئين المُرحلين على الحدود اللبنانية السورية، بين الجيش اللبناني والجيش السوري، وبين الفرقة الرابعة التابعة للجيش السوري وعصابات التهريب وبعض الأفراد من الجيش اللبناني.

> **أحداث مروعة وانتهاكات يتعرض لها اللاجئون من لحظة المداهمات الأمنية على أماكن سكنهم، واعتقالهم تعسفيًا ثم نقلهم إلى ثكنات عسكرية تابعة للجيش اللبناني**

أما في الحالات التي رُحلت قسرًا ووصلت إلى الداخل السوري بعد اخلاء سبيلهم، لم يتمكنوا من العودة إلى مناطقها الأصلية لعدة أسباب تشمل، دمار المناطق الأصلية بسبب العمليات العسكرية، الخوف من الاعتقال او\والتصفية او\والقتل من قبل السلطات السورية المتواجدة هناك أو الميليشيات والجماعات المسلحة التي تسيطر على مناطقهم، مثل قوات سوريا الديمقراطية وجماعات عراقية مسلحة في مناطق شرقي الفرات وحزب الله وجماعات مسلحة اخرى في سلسلة جبال القلمون والقصير على الحدود مع لبنان. بعض الشهادات أيضاً أشارت إلى أنّ مناطقها الأصلية تقع في الشمال الغربي السوري في محافظة إدلب التي تسيطر عليها مجموعات مسلحة من المعارضة ولا يمكن على الإطلاق الوصول إليها.

[1] لبنان يتجاوز حقوق الإنسان بترحيل اللاجئين قسرًا https://www.achrights.org/2023/05/19/13153/

[2] جرائم-الاختطاف-وتجارة-البشر-بعد-ترحيل-اللاجئين-قسرًا-من-لبنان.pdf https://www.achrights.org/wp-content/uploads/2023/06/

**يجب على الحكومة اللبنانية التوقف عن التحريض الإعلامي ضد اللاجئين ضمن تصريحات السياسيين والمسؤولين الحكوميين**

إن ممارسات السلطات اللبنانية هذه - بما فيها القرارات الصادرة عن الحكومة الأخيرة - تخالف الشرعة الدولية لحقوق الانسان والتي التزم بها لبنان بشكل صريح في مقدمة دستوره. وبحسب مراقبة مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) لحالة حقوق الإنسان للاجئين السوريين خلال السنوات الخمس الماضية، فإن لبنان لا يزال يستخدم ملف اللاجئين السوريين كـ ورقة مساومة وضغط على المجتمع الدولي، مع الملاحظة بأن التصعيد دائما ما يحصل قبيل المؤتمرات الدولية الداعمة لسوريا، كـ مؤتمر بروكسيل المزمع انعقاده في الربع الثاني من العام الحالي.

يوصي مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) الحكومة اللبنانية بالالتزام بالاتفاقيات والقوانين الدولية والمحلية، وأهمّها الالتزام بالمادّة الثالثة من اتفاقية مناهضة التعذيب[3] التي يضمنها الدستور، ومنح اللاجئين حق الحماية القانونية. وإيقاف خطة إعادة اللاجئين وعدم ترحيلهم قسرًا إلى سوريا. بالإضافة إلى إلغاء العمل بالقرارات التي تسمح بترحيل اللاجئين، بما في ذلك قرار المجلس الأعلى للدفاع رقم 50/أع/م ج اد/س تاريخ 15 نيسان/أبريل 2019، وقرار المدير العام للأمن العام رقم 43830/ق.م.ع تاريخ 13 أيار/مايو 2019.

كما ينبغي على الحكومة اللبنانية التوقف عن التحريض الإعلامي ضد اللاجئين ضمن تصريحات السياسيين والمسؤولين الحكوميين، ووضع سياسات واضحة لكيفية التعامل مع اللاجئين بما يتوافق مع الدستور اللبناني والتزامات لبنان بالقانون الدولي، والسماح للضحايا المهددين بالترحيل بالطعن في تلك القرارات الصادرة بحقّهم لدى المراجع القضائية المختصة، ومنح اللاجئين الحق في طلب إقامات قانونية والطعن بالرفض من دون فرض شروط تعجيزية.

ويوصي ACHR مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تفعيل دور مكتب الحماية التابع لها، وتوفير التمثيل القانوني، والإجابة على الطلبات العاجلة لمساعدة اللاجئين المعرضين للترحيل، وإعطاء الأولوية دائمًا لحماية اللاجئين المعرضين لخطر الترحيل، وتفعيل سياسات إعادة التوطين أو الحماية المؤقتة في البلدان الثالثة، وتوفير المأوى للاجئين الذين يفتقرون إلى الأمان في أماكن إقامتهم.

كما يوصي ACHR المجتمع الدولي والجهات المانحة العمل على الضغط على الحكومة اللبنانية لاتخاذ قرارات صارمة لمكافحة عمليات الترحيل القسري، ودعوتها بالتراجع عن قرارات الترحيل القسري والاعتقالات العشوائية الدورية بحق اللاجئين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمحامين.

[3].Global Detention Project, "Country Detention Report Immigration on Detention in Lebanon: Deprivation of Liberty at the Frontiers of Global Conflict", February 2018, https://bit.ly/3lUEq9q

# التوصيـــــات

إن المعلومات المتوفرة في التقرير الحاضر، تشير إلى وجود شكوك حقيقة ينبغي التحقيق فيها بشأن احتمالية وجود تنسيق أمنى غير معلن بين السلطات اللبنانية والسلطات السورية أثناء عملية ترحيل اللاجئين قسرًا، وأيضًا يشير إلى احتمالية وجود اتفاق ضمني منظم ومخطط مسبق لإعادة اللاجئين قسرًا إلى سوريا. هذا التنسيق المحتمل يزيد من خطورة الموقف بشكل مضاعف ويطرح تساؤلات حول مدى استجابة الحكومة اللبنانية بتحمّل مسؤولياتها لفتح تحقيق حول الشكوك المثارة في احتمالية التنسيق أو توريط منظّم بين الجيشين اللبناني والسوري، وضرورة محاسبة المسؤولين عن هذه العمليات، كما يجب أن تضمن الحكومة اللبنانية ضرورة توفير الحماية الجدّية للاجئين والامتناع عن إجبارهم على العودة إلى بلد يعتبر غير آمن، مما يعرضهم للعديد من الانتهاكات الجسيمة التي لازالت منتشرة في سوريا بشكل واسع، وقد أشار إلى ذلك وبشكل صريح التقرير الصادر في آذار 2023 عن "لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية"، والذي تضمن تفاصيل عن انتهاكات واسعة النطاق في سوريا، شملت استخدام الذخائر العنقودية ضد المدنيين في الشمال، وانعدام الأمن في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية، واستمرار الاشتباكات وعمليات القتل والاعتقال التعسفي وحالات الاختفاء والوفاة أثناء الاحتجاز مع استمرار العنف الجنسي والعنف القائم على الجنس في جميع أنحاء سوريا، مع وجود 15 مليون شخص في داخل سوريا بحاجة إلى مساعدات إنسانية للبقاء على قيد الحياة.[4]

**بناءً على المعلومات الواردة في هذا التقرير، ينبغي على الجهات المعنية الى اتخاذ إجراءات فورية لحماية حقوق الإنسان في لبنان، بما في ذلك وقف الحملات الأمنية وخطابات الكراهية، كما يدعو مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) من خلال توصياته:**

## إلى الحكومة اللبنانية

- ينبغي للحكومة اللبنانية فتح تحقيقات جادة وشفافة فيما يتعلق بتعامل بعض أفراد الجيش اللبناني مع عصابات الإتجار بالبشر في المناطق الحدودية. يجب محاسبة المتورطين في حال ثبوت تورطهم في أنشطة غير قانونية.
- ضمان تماشي القوانين والسياسات المحلية مع التزامات لبنان بموجب القانون الدولي وإلغاء جميع القوانين والقرارات والسياسيات التمييزية ضد اللاجئين.
- تصويب سياسة تعامل السلطات اللبنانية مع اللاجئين بما يضمن احترام رغبتهم في العودة إلى سوريا أو البقاء في لبنان وتحييدهم عن التجاذبات السياسية داخل الحكومة اللبنانية.
- الكفّ عن عمليات الإعادة القسرية إلى سوريا وتبني سياسات تكفل الحماية اللازمة لكافة اللاجئين المتواجدين على الأراضي اللبنانية.
- إلغاء جميع القرارات التي تسمح بترحيل اللاجئين بما فيه القرار الصادر عن المجلس الأعلى للدفاع رقم 50/أع/م ج اد/س تاريخ 15 نيسان/أبريل 2019 وقرار المدير العام للأمن العام رقم 43830/ق.م.ع تاريخ 13 أيار/مايو 2019 والقاضيين بترحيل المقيمين السوريين الداخلين إلى لبنان عبر المعابر غير الرسمية.
- المبادرة فورًا إلى تنفيذ قرار مجلس شورى الدولة رقم -421/2017 2018 تاريخ 8 شباط/فبراير 2018، ضمانًا للشرعية والانتظام العام في لبنان، والإعلان عن وقف العمل بالإجراءات الصادرة عن المديرية العامة للأمن العام في العام 2015 وتعديلاتها بخصوص شروط دخول المواطنين السوريين وإقامتهم في لبنان.
- وقف العمليات الأمنية ضد اللاجئين فورًا، وعدم اللجوء إلى أي شكل من أشكال الترحيل القسري. كما يجب أن يتم التعامل مع اللاجئين بإنسانية وبما يحافظ على حقوقهم وكرامتهم ويراعي القوانين الدولية.
- إنشاء الآليات القانونية اللازمة لوقف عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفي، وضمان حق الموقوفين بالاتصال بذويهم و/أو محامٍ الدفاع الخاص أو العام قبل البدء بإجراءات التحقيق.
- حثّ القوى العسكرية والأجهزة الأمنية بالالتزام بالاتفاقيات الدولية والقوانين المحلية، وأهمّها الالتزام بالمادّة الثالثة من اتفاقية مناهضة التعذيب التي يضمنها الدستور، ومنح اللاجئين حق الحماية القانونية وعدم ترحيلهم إلى سوريا قسرًا.

[4] Report of the Commission of Inquiry on Syrian Arab Republic to the 52nd regular session of the Human Rights Council https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/iici-syria/report-coi-syria-march2023

- تعزيز التحقيق والملاحقة الجنائية في حالات الاحتجاز والاعتقال غير القانوني للاجئين، وتقديم الدعم اللازم للضحايا والتأكد من إجراء محاكمات عادلة للجناة. وضمان تيسير وصول اللاجئين الذين وقعوا ضحايا الاختطاف إلى إجراءات نزيهة من آليات جبر الضرر والتعويض، وحمايتهم من الإعادة القسرية أثناء إجراءات التحقيق معهم في سياق النظر بقضايا الاحتجاز والاعتقال.
- ضمان أمن اللاجئين السوريين، ومن يتعرضون لخطر انتهاك الاحتجاز والاعتقال، والابتزاز أو التهديد على أيدي العصابات وشبكات الإتجار بالبشر، وينبغي للتدابير المتخذة أن تشمل، كأولوية، اتخاذ تدابير أمنية كافية في المناطق الحدودية.

الإيفاء بالالتزامات الدولية وفق "اتفاقية مناهضة التعذيب"، من خلال عدم إعادة اللاجئين السوريين قسريًا إلى سوريا، باعتبارها بلدًا غير آمن حتى الآن.

- إجراء تحقيق فوري، في حال لم يجرِ أي تحقيق بعد، من قبل جهات مستقلة في مزاعم تعرض اللاجئين السوريين للتعذيب والعنف والمعاملة المهينة أثناء المداهمات الأمنية التي نفذها الجيش اللبناني وفي أماكن الاحتجاز والاعتقال، ومحاسبة المسؤولين عن هده الانتهاكات.
- تمكين اللاجئين من الوصول بصورة فعالة وسريعة إلى سبل الإنصاف الفعالة للإبلاغ عن الجرائم المرتكبة بحقهم بغض النظر عن وضعهم القانوني، وضمان وصولهم إلى محامين مؤهلين ومستقلين والحصول على المساعدة القانونية والتمثيل القانوني.

## إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR

- إنشاء آلية لمراقبة أوضاع العائدين والمرحلين قسرًا إلى سوريا، والعمل من أجل التواجد على الحدود اللبنانية السورية للتحقق من أن عمليات الإعادة تتم بطريقة آمنة وكريمة وطوعية.
- تحمّل المسؤولية الكاملة أمام المجتمع الدولي حول أيّ خروقات لمبدأ عدم الإعادة القسري من قبل الحكومة اللبنانية، بعد موافقة المفوضية على تسليم بيانات اللاجئين إلى المديرية العامّة للأمن العام اللبناني.
- العمل على زيادة نسبة ملفات إعادة توطين اللاجئين من لبنان إلى بلدان ثالثة، وخاصة أولئك اللاجئين المعرضين للخطر بشكل خاص أو المعرضين لانتهاكات حقوق الإنسان في لبنان.
- نشر معلومات وتصريحات بشكل دوري حول أعداد اللاجئين الذين يتلقون مساعدات، وحول نسبة اللاجئين الذين عبّروا جهارًا عن أنهم سيواجهون مخاطر أمنية حال عودتهم إلى سوريا.

## إلى المجتمع الدولي والدول المانحة

- ينبغي التحقق في انتهاكات الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية والتحقق من أنّ الدعم المقدم للحكومة اللبنانية ووزارة الدفاع بشكل خاص أنها لا تُسهم في ارتكاب انتهاكات ضد حقوق الانسان من قبل أفراد الجيش اللبناني أو الأجهزة الأمنية.
- وضع وتفعيل آلية مراقبة للقيود والإجراءات والتدابير التي يفرضها لبنان على اللاجئين السوريين ومخالفتها للمعاهدات والقوانين الدولية، ومراقبة أساليب العنف وإساءة المعاملة والاعتقالات والمضايقات التي تمارسها السلطات اللبنانية ضدهم.
- المساهمة في الضغط على لبنان لاحترام وتنفيذ التزاماته بحسب الاتفاقيات الدولية المصادق عليها وتوفير الحماية والأمان لكافة السكان على الأراضي اللبنانية بما فيهم اللاجئين السوريين.
- تقديم التدريبات اللازمة للأجهزة الأمنية التابعة للسلطات اللبنانية حول كيفية معاملة الموقوفين بما يتناسب مع الاتفاقيات الدولية، وتحضير أماكن الاحتجاز والاعتقال بالتقنيات التي تسهل مراقبة الأداء داخل أماكن الاحتجاز والاعتقال، وتحمي المعتقلين.
- العمل والضغط على الحكومة اللبنانية لاتخاذ قرارات صارمة لمنع الترحيل القسري، وحماية حقوق الإنسان في لبنان، ودعوة لبنان للتراجع عن قرارات الترحيل القسري والاعتقالات العشوائية الدورية بحق اللاجئين والمدافعين عن حقوق الإنسان.
- العمل على زيادة نسبة استقبال اللاجئين ضمن برامج إعادة توطين اللاجئين من البلدان المجاورة لسوريا، وخاصة أولئك اللاجئين المعرضين للخطر بشكل خاص أو المعرضين لانتهاكات حقوق الإنسان في كل من لبنان وتركيا والأردن.
- تخصيص برامج لحماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وعائلاتهم من التهديدات المباشرة وغير المباشرة.
- تعزيز دور المجتمع المدني في عملية مراقبة حقوق الإنسان في البلاد، وإتاحة فرص أكبر لاستعراض حالة حقوق الإنسان في المؤتمرات الدولية.

# مقدمة التقرير

تُعد قضية اللاجئين السوريين من أولى القضايا التي يُصدّرها لبنان إلى المجتمع الدولي من بين مجمل القضايا اللبنانية الأساسية، بل تكاد تكون الوحيدة التي تحظى باهتمام وزارات عدّة ضمن تخصصاتها أو خارجها في دعم أي خطاب ضد تواجد اللاجئين في البلاد، كما يتم استخدامهم لإلقاء اللوم على عدم نجاح الحكومات التي مرّت على لبنان منذ عام 2011. كما تتصدّر قضية اللاجئين بعض وسائل الإعلام المحلي بشكل خاص ويُخصص لها وقت هام جدًا لنشر التحريض ومشاركة المعلومات العشوائية غير المستندة إلى أدلّة مثبتة، وبالكاد خصصت وسائل الإعلام تركيزها على حوارات مع مسؤولي الحكومة، من شأنها أن تُفضي إلى إيجاد حلول جذرية لمعالجة مشكلات قد كانت الحكومة اللبنانية جزء منها من خلال عدم رغبتها في تنظيم شؤون اللاجئين وإصدار قرارات مجحفة قانونًا بحقهم منذ عام 2015.

إن استمرار الحكومة اللبنانية في تجاهل انتهاكات حقوق الإنسان بحق اللاجئين السوريين يشكّل خرقًا واضحًا للقوانين والاتفاقيات الدولية المنصوص عليها بحماية جميع الأفراد المقيمين على أراضيها، وقد نشر مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) تقارير وأبحاث عدّة تشرح حالة حقوق الإنسان للاجئين السوريين في لبنان، وحدد ضمن عمله في التحقيق بانتهاكات حقوق الإنسان الحالة العامّة لخرق لبنان لالتزاماته والخاصة بتعامله مع قضية اللاجئين.

**على الرغم من أنّ لبنان لا يزال في قائمة الدول الملتزمة بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان،**

**إلّا أن الممارسات التمييزية والقرارات التعسّفية التي تُمارس على اللاجئين السوريين في لبنان لا تزال مستمرة**

**على الرغم من عدم توافر البيئة الآمنة في سوريا لضمان عودة طوعية وكريمة وآمنة، واستمرار تعرض العديد من اللاجئين العائدين و / أو المرحلين قسرًا لانتهاكات جسيمة من قبل السلطات الأمنية في سوريا،**

**إلّا أنّ لبنان لازال مستمرًا بإعادة اللاجئين قسرًا إلى سوريا.**

**على الرغم من مشاركة ومساهمة بعض الأحزاب السياسية اللبنانية في دعم النظام السوري في عمليات قمع المدنيين خلال فترة الثورة السورية عام 2011 بشكل مباشر وغير مباشر، أمنيًا وعسكريًا وسياسيًا،**

**إلّا أن الحكومة اللبنانية تجاهلت كليًّا تلك الممارسات ولا زالت إلى يومنا هذا. ولم تدعم أي من مطالبات الشعب السوري، وكان آخرها عدم تصويت لبنان على إنشاء المؤسسة المستقلّة للكشف عن مصير المفقودين والمختفيين قسريًا في سوريا.**

من خلال هذا التقرير، نسعى إلى إشعار المجتمع الدولي بالحاجة الملحة للتدخل واتخاذ إجراءات فورية لوقف هذه الانتهاكات الخطيرة والعمل على تحقيق العدالة للضحايا. إنَّ التزامنا بحقوق الإنسان وكرامة اللاجئين يجب أن يكون في صميم الجهود المبذولة لضمان عيشهم بكرامة وأمان على الأراضي اللبنانية وفي كل مكان.

## انتهاكات مروعة، ماذا عن سقف القانون؟

ازدادت في الآونة الأخيرة حدّة المداهمات الأمنية والاعتقالات التعسفية التي تستهدف اللاجئين السوريين في لبنان وشكّلت ظاهرة عنف كبيرة اتجاه اللاجئين، انعكس صداها في تعامل المجتمع المحلي بشكل سلبي مع اللاجئين، وصلت إلى حدّ استخدام سياسة العقاب الجماعي في بعض المناطق. إن الحملة الأمنية العشوائية التي بدأها الجيش اللبناني في منتصف نيسان/أبريل 2023 - وهي أكبر من سابقاتها - تُمثل تصاعدًا في حدّة العنف ضد اللاجئين، وأن الأسلوب المتبّع في اقتحام المنازل والمخيمات واعتقال اللاجئين من دون أي مبرر قانوني مشابه لمعظم حملات المداهمات وغيرها من التجاوزات من دون أذونات قضائية. هذا السلوك أدّى إلى حدوث انتهاكات جسيمة وأثار الذعر بين اللاجئين خصوصًا أولئك الذين يعيشون في المخيمات غير المنظّمة، كما تزايدت المخاوف والتوترات من عمليات الترحيل القسري والاعتقالات التعسفية، التي أفضت الى اعتقال وترحيل المئات من اللاجئين، حيث وثق مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) خلال متابعته لإجراءات الحملة الأمنية في عام 2023، اعتقال 1080 لاجئ تعسّفيًا وترحيل 763 منهم قسرًا.

> **ازدادت في الآونة الأخيرة حدّة المداهمات الأمنية والاعتقالات التعسفية التي تستهدف اللاجئين السوريين في لبنان وشكّلت ظاهرة عنف كبيرة تجاه اللاجئين.**

إنّ جميع اللاجئين الذين قابلهم فريق الباحثين في (ACHR) 299 لاجئًا عبّروا جهارًا أنّ معظم المداهمات الأمنية التي استهدفت أماكن سكنهم حدثت بشكل مفاجئ وعنيف، تم خلالها احتجاز نساء وأطفال/قاصرين بينهم مرضى وأشخاص يعانون من أزمات صحية جسدية ونفسية صعبة. وقد أشار ACHR في تقارير سابقة إلى أن الحواجز الأمنية غير الثابتة للجيش اللبناني ومخابراته، كانت قد اعتقلت لاجئين عمّال خلال توجههم إلى العمل، بالإضافة إلى قاصرين وأحالتهم إلى الأفرع الأمنية تمهيدًا لترحيلهم الى سوريا.

ونتج عن ذلك، وفقًا لشهادات العديد من اللاجئين من الرجال والنساء أنّهم وأطفالهم، أصيبوا بصدمات نفسية كبيرة نتيجة العنف الذي تعرضوا له خلال عمليات المداهمة، بالإضافة لمشاعر الخوف والقلق من تداعيات ذلك على مصيرهم وحياتهم، فيما لم تصدر أي تصريحات أو توضيحات رسمية واضحة من الجهة المسؤولة عن عملية المداهمات الأمنية العشوائية في قيادة الجيش، الأمر الذي ساهم بزيادة حالة الرعب وعدم اليقين وشعور اللاجئين بعدم الأمان.

> **وفقًا لفريق ACHR لا يزال الجيش اللبناني ينفّذ عمليات ومداهمات عشوائية تستهدف أماكن سكن اللاجئين السوريين بشكل جماعي**

وفقًا لفريق ACHR لا يزال الجيش اللبناني ينفّذ عمليات ومداهمات عشوائية تستهدف أماكن سكن اللاجئين السوريين بشكل جماعي ، وهذا يشير إلى ضخامة العملية واستمرار تنظيمها على نحو عسكري، حيث قام الجيش اللبناني باحتجاز أعداد كبيرة من اللاجئين واللاجئات، مما أدى إلى تفكيك الأسر اللاجئة واضطرار بعض الأفراد التخلي عن عائلاتهم وأحبائهم تحت وطأة القهر والقوة، وتخلل العمليات الأمنية العشوائية التي قام بها الجيش عنف مفرط خلال فترة اعتقال اللاجئين، إذ قُيدت أيديهم وطمست رؤوسهم بقطع قماشية، بالإضافة إلى تعرضهم لإساءة معاملة وتمييز ومعاملة لاإنسانية.

قام الجيش اللبناني بنقل اللاجئين المحتجزين تعسفيًا من أماكن سكنهم إلى الثكنات والقطع العسكرية الرئيسية عبر الآليات العسكرية، بهدف استجوابهم حول مواضيع مجهولة لهم، خلال هذه الإجراءات، تعرض بعضهم، بمن فيهم النساء والرجال والأطفال/القاصرين، إلى إساءة المعاملة والمعاملة المهينة وغير اللائقة وغير الإنسانية، شملت الضرب والتنمر، والتمييز والإساءة والتحرش. وبعد الانتهاء من التحقيقات في المواقع العسكرية، يتم نقل اللاجئين مقيدين بعد طمس رؤوسهم مرة أخرى، عبر آليات عسكرية إلى المعابر الحدودية مع سوريا، وتحديدًا معبريّ المصنع و وادي خالد، ليتم تسليمهم إلى أفراد آخرين من الجيش اللبناني المتمركزين على الحدود، وهناك تعرض اللاجئون المرحلين لمعاملة أكثر

قسوة وسوءًا من قبل بعض العناصر الذين تعاملوا بقسوة متزايدة مع الضحايا، وأبلغوهم بنيّة تسليمهم إلى الجيش السوري المتواجد على مسافة قريبة منهم، من دون أي تدخل من جهاز الأمن العام اللبناني او\وقسم الهجرة والجوازات السوري، المسؤولان عن تنظيم حركة الدخول والخروج من وإلى لبنان.

**"أفرادًا من الجيش اللبنـــــاني هددوا المرحـــلين بإطلاق النـــار عليهـــم حال عودتهم إلى لبنان**

أجرى فريق الباحثين مقابلات موسعة أظهرت حقيقة تفاصيل الأحداث التي حصلت مع اللاجئين، وقد أفادوا بأن أفرادًا من الجيش اللبناني هددوا اللاجئين الذين تم ترحيلهم قسرًا بإطلاق النار عليهم حال عودتهم إلى لبنان، وهذا يشير إلى استخدام التهديد بالعنف كوسيلة لمنعهم من ممارسة حقهم في اللجوء إلى بلد يعتبرونه أكثر أمانًا من بلدهم.

أيضًا فإن العنف والترهيب الذي مارسه الجيش اللبناني أثّر على صحّة اللاجئات السوريات المعتقلات نفسيًا وجسديًا. أفادت إحدى اللاجئات اللواتي تعرضن للاعتقال والترحيل القسري، عن حالات نزيف نسائي تعرضت له مع غيرها من اللاجئات طوال فترة اعتقالهنّ وترحيلهنّ قسرًا، من دون توفير أي أدوات طبية وصحية نسائية مخصصة أو أي رعاية طبيّة لازمة. أيضًا أفادت لاجئة من إحدى الشهادات التي تمت مقابلتها أنّها تعرضت للتحرّش الجنسي اللفظي من قبل أحد الضباط في الجيش اللبناني خلال فترة الاحتجاز/الاعتقال في الثكنة العسكرية، وأبلغ قاصرًا منهم عن تعرّضه للتنمر والمعاملة المهينة من قبل عناصر الجيش اللبناني خلال عملية المداهمة وأثناء اعتقاله وترحيله خارج الحدود اللبنانية. أظهرت شهادات اللاجئين تعرضهم للتنمر وإساءة المعاملة والشتائم والضرب والإهانات خلال فترة الاعتقال التعسفي ومرحلة الترحيل القسري من قبل الجيش اللبناني، ما يشير إلى ممارسات قاسية وغير إنسانية تعرضوا لها بشكل مروع.

## شهادات الضحايا والناجين

**خالد، لاجئ سوري 53 عامًا: لم يقدّروا وضعنا الصحي، أنا مصاب بنوبات صرع وطفلي مريض نفسي.**

"وصل حوالي ثمانية جنود مع عنصرين من المخابرات العسكرية وشرطة من البلدية إلى مكان إقامتي في المخيم، وطلبوا مني أوراق الإقامة، لكنها كانت قد انتهت منذ ثلاثة أشهر و20 يومًا، وأنها تحت كفالة مفوضية اللاجئين ولم يتم تجديدها بسبب عدم حصولي على إفادة سكن جديدة، لكنهم قالوا: "لا يهمنا، خذوه إلى السيارة". كان ابني البالغ من العمر 14 عامًا معي لم يقدّروا وضعنا الصحي، أنا مصاب بنوبات صرع وطفلي مريض نفسي، لديه إخراج قيد كـ وثيقة رسمية لكنهم اعتقلوه أيضًا، ركضت زوجتي لتخبرهم بوضعنا الصحي وعن حادثة وفاة ابننا الآخر، وعرضت لهم التقارير الطبية والأدوية النفسية الخاصة بطفلي وأدوية الصرع الخاصة بي، لكنهم رفضوا الاستماع إليها، واستخدموا معها لغة مهينة وشتائم تمييزية (كلّكن كذابين فلو عن هالبلد) بعد ذلك، وضعونا في سيارة عسكرية من نوع زيل وربطوا أيدينا بربطات بلاستيكية وأجبرونا على الجلوس بشكل مهين فوق بعضنا معصوبين العينين. كنا حوالي 70 شخصًا موزعين على سيارتين وتم نقلنا إلى ثكنة عسكرية قريبة".

**ناصر، لاجئ سوري 45 عامًا: دخلت بشكل قانوني ولا زلت أحمل إقامة قانونية، ماذا يريدون؟**

" أثناء الاحتجاز أو الاعتقال، تعرضنا للضرب والركل والصفع على رؤوسنا، لم نكن نستطع رفع أنظارنا عن الأرض، تعرضنا للإهانة والتمييز والشتائم الجنسية من بعض العناصر بسبب جنسيتنا السورية وأشكالنا المرهقة، بعد الاحتجاز اقتادونا حوالي الساعة الرابعة مساءً إلى فرع مخابرات أبلح بسيارتين عسكريتين تحتوي كل واحدة منهما بين 25 إلى 30 شخص، لكن لم يقبلوا استقبالنا في فرع أبلح، وبعد حوالي ساعة اتجهت السيارات إلى معبر المصنع الحدودي حيث وصلنا إلى كتيبة عسكرية تابعة للجيش اللبناني على الحدود، وتم تسليمنا إلى ضابط وعناصر تلك الكتيبة، كانت معاملتهم أكثر قسوة وترافقت مع الشتائم والاهانات، كنا جميعًا خائفين من المصير المجهول، عددنا تجاوز 55 شخص، رحلونا جميعًا بعد نصف ساعة بسيارات اتجهت إلى الحدود مع سوريا "

> **بعد ما بتخلصي من التحقيــق تمكيجي وتعــي لعندي على المكتب**
>
> لاجئة سورية تعرضت لتحرش جنسي أثناء الاحتجاز والتفتيش

> **قيّـــــدونا بأسلاك بلاستيكية ووضعونا في سيـــــارات كأننا حيوانات**
>
> لاجئ سوري، أوراقه محتجزة لدى الأمن العام اللبناني

**صفاء، لاجئة سورية 39 عامًا: نعم، تعرّضت لتحرّش جنسي أثناء الاحتجاز والتفتيش.**

"في نيسان الماضي اقتحمت قوات الجيش اللبناني منزلي وخلعت الباب واعتقلتني مع بنات زوجي، وجمعوا المعتقلين في ساحة البلدية، كنّا حوالي 50 شخص وضعونا في أربع سيارات اقتادونا إلى ثكنة عسكرية في منطقة عالية-الشوف، وجدنا أيضًا سوريين من مناطق مختلفة في الجبل، كان عددنا قرابة200 شخص بين نساء ورجال وأطفال/قاصرين، بدأ العناصر بتفتيش الأوراق والأجهزة المحمولة والحقائب، ووضعوها بقسم الأمانات، التقطوا صورًا لنا، أخذ أحد الضباط حقيبتي، وجد فيها ورقة لمفوضية اللاجئين، قام بتمزيقها ورميها على الأرض، شتمني وشتم المفوضية وقال: "انتو جايين تشحدوا هون بلبنان"، وجد أيضًا علبة مكياج، قال لي: "بعد ما تخلصي من التحقيق تمكيجي وتعي لعندي ع المكتب"، نعم، تعرّضت لتحرّش جنسي أثناء الاحتجاز والتفتيش كان الموقف مزعج جدًا وبالطبع لا استطيع التفوه بأي كلمة بقيت صامتة طول فترة التفتيش، إلى وقت التحقيق، طلبنا مياه للأطفال لكنهم رفضوا إعطائنا، لقد كانت معاملتهم سيئة جدًا، أصيب الأولاد بحالة ذعر وتعرض بعضهم للإسهال، وعانت الكثير من النساء وأنا منهم من نزيف نسائي نتيجة الترهيب والعنف الذي عشناه".

**يوسف، لاجئ سوري 21 عامًا: أنا عسكري منشق في سوريا، وأوراقي محتجزة لدى الأمن العام اللبناني، وليس لدي ما يثبت ذلك، ما ذنبي؟**

"كنّا أنا واثنين من اخوتي الشباب إلى جانب حوالي 40 شخص آخرين، قيّدونا بأسلاك بلاستيكية ووضعونا في سيارات كأننا حيوانات، واقتادونا إلى منطقة عسكرية قريبة من البلدة، هناك تفاجأت بأنني وجدت أبي وأخي عمره 12 عامًا، أصبحنا 5 من ذات العائلة، وبدأت عناصر الجيش بتصويرنا وتسجيل أسماءنا، وقاموا بفرزنا لمجموعتين، من دخل خلسة ومن يحمل إقامة قانونية، بعض الأشخاص أطلق سراحهم منهم أخي الصغير وأبي، وبقينا أنا وأخوتي الاثنين أحداهم 18 عامًا، والآخر 22 عامًا لديه طفل معاق، وقالوا لنا إلى الترحيل فورًا، بالطبع تعرّضنا للضرب والشتائم الجنسية والإهانات من جميع العناصر قبل ترحيلنا، كانوا يصرخون بوجوهنا وكأننا مذنبون فعلًا ويجب تصديق ذلك. أنا عسكري منشق في سوريا، وأوراقي محتجزة لدى الأمن العام اللبناني، وليس لدي ما يثبت ذلك، ما ذنبي؟".

## حقائق تنفي تصريحات "العودة الطوعية" و"سوريا الآمنة"

نشر مركز وصول لحقوق الانسان ACHR تقارير عدّة حول المخاطر المباشرة التي يتعرّض لها اللاجئون الهاربون من سوريا بسبب خوفهم من الاعتقالات وتعريضهم للتعذيب أو إخفائهم قسرًا، وعلى الرغم من أن تصريحات مسؤولين لبنانيين في حكومة تصريف الأعمال الحالية أفادت بأن لبنان لا ينوي ترحيل اللاجئين السوريين قسرًا إلا أن الوقائع تشير إلى عكس ذلك تمامًا، ولم يتم الإيفاء بتصريحاتهم. وقد أشار ACHR في العديد من التصريحات الصحفية له أن اللاجئين المرحلون قسريًا إلى سوريا يتعرضون للاعتقال التعسفي والتعذيب والإخفاء القسري من قبل الأجهزة الأمنية السورية، وحذّر من عواقب استمرار الترحيل القسري وعدم التزام لبنان بمبدأ عدم الإعادة القسرية التي يلتزم بها لبنان.

> **"اللاجئين المرحلون قسرياً إلى سوريا يتعرضون للاعتقال التعسفي والتعذيب والإخفاء القسري من قبل الأجهزة الأمنية السورية"**
>
> بحسب تصريحات ACHR

أفادت شهادات الضحايا والناجين أن السلطات السورية قامت بنقل اللاجئين المرحّلين بشكل جماعي عبر آليات عسكرية تابعة لإحدى الجهتين (الحرس الجمهوري واللواء 18 حرس الحدود) نحو القطع والثكنات العسكرية السورية بهدف استجوابهم والتحقيق معهم وإجراء ما يسمّى بالتسوية الأمنية والمصالحة. وخلال احتجاز اللاجئين في القطعة العسكرية حضرت بعثة من دمشق مؤلّفة من مجموعة ضباط سوريين، تمهيدًا لإجراء ما يسمى بـ "التسوية الأمنية ومصالحة" للعائدين، وبحسب الشهادات، فقد تم إجراء جلسة تحقيق كاملة تقوم بها اللجنة لكل عائلة وفرد، طُرح خلالها على اللاجئين أسئلة شخصية بطريقة مهينة ومقلقة بالنسبة لهم، على سبيل المثال لا الحصر، حول هويتهم الشخصية، الأسباب التي دعتهم للخروج من سوريا، أماكن إقامتهم في لبنان، ماذا فعلوا في فترة بقاءهم في لبنان، طبيعة العمل في لبنان، وضعهم العائلي، أفراد العائلة، سبب ترحيلهم من قبل الجيش اللبناني. ثم أجبروهم بالتوقيع على أوراق، لم يتسنّ للجميع قراءة مضمونها.

> **"وقد أفاد الضحايا في شهاداتهم أنهم تعرضوا للاعتقال من قبل السلطات السورية وتم نقلهم إلى جهات أمنية مختلفة،**

وأشارت الشهادات إلى أنه تم تنفيذ إجراء أمني بحق اللاجئين المرحلين يُعرف بـ "ضرب الفيش" (تحقق الحالة الأمنية) للتحقق من هوية الأشخاص بهدف معرفة تفاصيل أمنية عنهم متعلقة بالأحداث في سوريا للتحقق من أنهم غير مطلوبين للأفرع الأمنية السورية، يهدف هذا الإجراء إلى تحديد نوع الحالة الأمنية للأشخاص الموثقة هوياتهم. ويُقسم على إثره الأشخاص إلى:

- **المتخلفين عن الخدمة العسكرية الإلزامية.**
- **المتخلفين عن الخدمة العسكرية الاحتياطية الإلزامية.**
- **فارّين من الخدمة العسكرية الإلزامية.**
- **ناشطون سياسيون، أو مشتبه بأنهم شاركوا في الأنشطة السياسية المعارضة.**
- **معارضي الرأي لحكومة النظام السوري (غالبًا ما يتم تصنيفهم حسب مناطقهم الأصلية).**

بناءً على هذه التصنيفات الأمنية، يتم اعتقال الأشخاص وتوجيههم إلى الأفرع الأمنية في العاصمة دمشق، ومن ضمن تلك الأفرع "سجن الشرطة العسكرية في القابون" و"فرع فلسطين" سيء السمعة والمشهور دوليًا بالانتهاكات التي تحصل بداخله. وقد أفاد الضحايا في شهاداتهم أنهم تعرضوا للاعتقال من قبل السلطات السورية وتم نقلهم إلى جهات أمنية مختلفة، هناك رُبطوا بسلاسل حديدية وعُذبوا وتعرضوا للعديد من الانتهاكات الإنسانية. واستنادًا إلى الشهادات وتوثيقات أخرى سابقة، تبيّن أن السلطات اللبنانية تقوم بتسليم بعض اللاجئين المرحلين قسرًا إلى الحرس الجمهوري التابع للفرقة الرابعة، بينما يتم تسليم آخرين إلى اللواء 18 حرس الحدود في سوريا بالقرب من نقطة المصنع الحدودي مع سوريا على الرغم من المخاطر المحتملة التي سوف يتعرض لها اللاجئون على أيدي السلطات السورية وغيرها من أطراف النزاع، حيث أشار تقرير "لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بشأن بالجمهورية العربية السورية" الصادر في تموز / يوليو 2023 إلى استمرار أنماط الانتهاكات الممنهجة في سوريا بما في ذلك الاحتجاز والمعاملة القاسية والتعذيب والاختفاء القسري في الأفرع الأمنية السورية وباقي أطراف النزاع المسلحة المنتشرة على مختلف الأراضي السورية.[5]

[5] لا نهاية تلوح في الأفق: التعذيب وسوء المعاملة في الجمهورية العربية السورية https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/coisyria/A-HRC-53-CRP5-Syria-Torture-AR.pdf

# شهادات الضحايا والناجين

> أثناء التحقيق شاهدت مع المحقق السوري ذات الأوراق التي شاهدتها سابقًا مع الضابط اللبناني عندما أجروا التحقيق معي
>
> لاجئة سورية تم ترحيلها قسرًا

**نهلة، لاجئة سورية 41 عامًا: الأمن السوري اعتقل العديد من الشباب لا نعرف مصيرهم حتى الآن.**

"بعد أن تم ترحيلنا من قبل الجيش اللبناني إلى سوريا قسرًا، استلمونا عناصر الجيش السوري على الحدود السورية، وأجروا تحقق أمني يُعرف بـ"ضرب الفيش" واستجوبوا كل عائلة على حدة في صالة كبيرة، أذكر أنه حوالي 30 شخص ظهر أنهم مطلوبين للسلطات السورية، كان 4 شباب منهم مطلوبين للخدمة العسكرية الاحتياطية الإلزامية و5 كانوا عساكر منشقين عن الجيش السوري، والبقية مطلوبين للخدمة العسكرية الإلزامية. اعتقلهم الأمن العسكري جميعًا ولا نعرف مصيرهم حتى الآن، بعضهم كانوا إخوة، لم يُسمح لهم بتوديع أخوتهم"

**هند، لاجئة سورية 35 عامًا: تعرض للضرب والتعذيب، وكان هذا آخر خبر علمته عن زوجي، لقد اختفى!**

"اعتقل الجيش اللبناني زوجي ورحلوه إلى سوريا ولم أعد أعلم عنه شيئًا، علمت لاحقًا من الذين كانوا معه، أن أحد العساكر اللبنانيين ضربه بسلاحه على ظهره، وعلمت أنهم أخذوه وسلموه إلى الفرقة الرابعة في سوريا، بعض الأشخاص الذين تم ترحيلهم مع زوجي تواصلوا مع عائلاتهم عبر الهاتف، لكن زوجي لم يتواصل معي، لقد أخبروني أن الأمن العسكري اعتقله في سوريا لأنه ظهر في النشرة الأمنية أنه مطلوب للنظام في قضايا عدة سياسية وأمنية، وتعرض للضرب والتعذيب، وكان هذا آخر خبر علمته عن زوجي لقد اختفى!. سألت لاحقًا بعض المحامين السماسرة عنه في دمشق، لكنهم طلبوا مبالغ خيالية من المستحيل توفيرها فقط لبدء البحث عنه، لقد اختفى زوجي ولم أعد أعلم شيئًا عن مصيره، وبسبب الخوف من تكرار ما جرى لي في لبنان انتقلت أنا وأطفالي إلى منطقة أخرى داخل لبنان"

**صفاء، لاجئة سورية 39 عامًا: اعتقلوا جميع الشبان المطلوبين ولم نعرف عنهم أي شيء ولا حتى عائلاتهم.**

"بعد ترحيلنا، وضعنا الجيش اللبناني على الحدود بالقرب من الثكنة عسكرية سورية، جاءت 4 سيارات عسكرية سوريّة، أوقفت الجميع واقتادونا إلى الثكنة حيث جاءوا، تسجّلت أسماؤنا، كنّا حوالي 300 شخص، بيننا 60 طفلًا، عزلوا النساء والأطفال/قاصرين عن الرجال، وبقينا في الثكنة لليوم التالي قبل أن يأخذونا لتسجيلنا لدخول سوريا عبر معبر الجديدة بمرافقة عشرات العناصر من المخابرات والشرطة، أثناء التحقيق شاهدت مع المحقق السوري ذات الأوراق التي شاهدتها سابقًا مع الضابط اللبناني عندما أجروا التحقيق معي. اعتقلوا جميع الشبان المطلوبين ولم نعرف عنهم أي شيء ولا حتى عائلاتهم، بحسب أقوالهم تم سحبهم للخدمة العسكرية الإلزامية، وأعادوا البقية في ذات اليوم إلى القطعة العسكرية على الحدود السورية، وأجرى عدد من الضباط بلباس مدني بما يسمى بـ "التسوية الأمنية والمصالحة"، تم استجوابنا عن أدق التفاصيل حول سبب خروجنا من سوريا، وقاموا بوضعنا في باصات ووزعونا على مختلف المحافظات السورية".

**أبو ماجد، لاجئ سوري 46 عامًا: اعتقال أطفالي معاناة، وعودتهم كان حلم.**

"تم اعتقال أولادي الاثنين -قاصرين- خلال عودتهما من مكان عملهما في بيروت، أوقفهم حاجز للجيش اللبناني في منطقة زحلة، واقتادهم نحو فرع مخابرات أبلح، تم تحويلهم إلى معبر المصنع الحدودي مباشرة للترحيل من دون أي تهم لا قانونية ولا غير قانونية، بعد أيام، تلقيت اتصال منهما وأبلغوني بأن السلطات السورية أحالتهما إلى محكمة مدنية في دمشق، وأنه تم إخلاء سبيلهم، وبسبب ما حصل لا يمكنهم العودة إلى لبنان بطريقة قانونية، قمت بالتواصل مع مهرّب ودفعت مبلغ 400 دولار من أجل مساعدتهم للعودة إلينا في لبنان. اعتقال أطفالي معاناة، وعودتهم كان حلم، ها هم الآن هنا في المنزل ولا اسمح لهم بالخروج حتى إلى الدكانة خوفًا من اعتقالهما مرة أخرى وترحيلهم، ستكون مصيبة في المرة القادمة".

# تورّط ضباط سوريين، وشكوك تنسيق الجيش اللبناني

تجتمع في سوريا عدة تحديات معقدة وخطيرة تؤثر بشكل كبير على الحياة اليومية للسوريين، ومن أبرز هذه التحديات هي سوء الأوضاع الاقتصادية وقضية الفساد الذي يشمل فساد الضباط السوريين وعناصر الجيش السوري، حيث تشير الشهادات إلى احتمالية تورّط ضباط عسكريين وأمنيين في أعمال التهريب والتنسيق مع عصابات تجارة البشر التي يُعد اللاجئون ضحيتها، في المقابل تعكس الشهادات أيضًا احتمالية تورّط بعض الأفراد من الجيش اللبناني في عملية التنسيق مع عصابات التهريب وتجارة البشر.

**150-200**

**تكلفة التهريب إلى لبنان**

للشخص الواحد

أفادت إحدى الشهادات، عن دفع رشوة لضابط سوري تواجد في القطعة العسكرية التي تم فيها احتجاز اللاجئين الذين تم ترحيلهم من لبنان عبر معبر المصنع الحدودي، بهدف السماح له بالهروب مع ابنه من تلك القطعة العسكرية. يتم إجبار اللاجئين على دفع رشاوي لتجنب مصاعب أكبر أثناء عمليات الترحيل. وأُجبر على دفع رشوة للضابط السوري وتمكن من الهروب من القطعة العسكرية برفقة جاره وابنه الذي يعاني من اضطرابات نفسية، وخلال رحلة هروبهم القاسية من القطعة العسكرية السورية وبسبب الأوضاع الصحية والنفسية للمعنيين ومع تزايد الضغوط، قرروا التواصل مع مهرب من أجل العودة إلى لبنان.

قال الضحية أنه دفع مبلغ 60 دولار عن كل فرد (180 دولار عن ثلاثة أشخاص) لتسهيل عملية عودتهم، وتعكس هذه التجربة تكلفة بحث اللاجئين عن مخارج أخرى على خطورتها غير العودة إلى سوريا، والتحديات التي يواجهها اللاجئون في مسعاهم للبقاء بعيدًا عن الأذى. وكان ACHR قد ذكر في تقريره **"جرائم الاختطاف وتجارة البشر بعد ترحيل اللاجئين قسرًا من لبنان"**[6] الصادر في شهر حزيران/يونيو من العام الماضي، أن تكلفة التهريب إلى لبنان تتراوح بين 150/200 دولار عن كل شخص، ووصلت إلى 3000$ لبعض المطلوبين الأمنيين.

**"يتم إجبار اللاجئين على دفع رشاوي لتجنب مصاعب أكبر أثناء عمليات الترحيل**

أشارت الشهادات أيضًا إلى أن اللاجئين الذين مروا بأمان ووصلوا إلى دمشق وجدوا أنفسهم بلا مأوى أو طعام أو أموال. أظهرت هذه المرحلة حجم الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهها اللاجئون السوريون، والتحديات التي كان يتوجّب التغلب عليها لضمان تأمين احتياجاتهم الأساسية. وجاء ذلك في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة والقاسية في سوريا، وبسبب عدم قدرتهم على العودة إلى مناطقهم الأصلية التي تضررت جراء الأعمال العسكرية. لذلك، وبعد استقرار اللاجئين لفترة قصيرة في دمشق، حاولوا التواصل مع أقاربهم في لبنان لطلب المساعدة المالية. وبعد ذلك، قرروا العودة إلى لبنان من خلال عمليات التهريب، حيث تواصلوا هم و/أو أقاربهم مع المهربين، بعض اللاجئين من الذين قرروا العودة إلى لبنان كانوا أشخاصًا هربوا من الخدمة العسكرية الإلزامية في سوريا. وذلك بعدما أعادت السلطات السورية إلحاقهم بها بمجرد وصولهم إلى الحدود السورية وتسلّمهم من قبل الجيش اللبناني. يعد هروب الأفراد من الخدمة العسكرية الإلزامية أمرًا شائعًا خلال فترة النزاع في البلدان مثل سوريا، كانت الخدمة الإلزامية تفرض على الأشخاص المشاركة في النزاع ومواجهة مخاطر الإصابة أو الوفاة.

[6] جرائم الاختطاف وتجارة البشر بعد ترحيل اللاجئين قسرًا من لبنان https://www.achrights.org/2023/06/19/13174/

**تُشكل عمليات تهريب السوريين ظاهرة منتشرة في سوريا وتعكس الفساد والتنسيق بين أفراد وضباط الجيش السوري وعصابات التهريب**

تُشكل عمليات تهريب اللاجئين ظاهرة منتشرة في سوريا وتعكس الفساد والتنسيق بين أفراد وضباط الجيش السوري وعصابات التهريب، وتمثل عمليات التهريب خيارًا معقدًا يتخذه اللاجئون في ظل الظروف القاسية والمعيشية المتردية والمخاطر الأمنية التي يواجهونها في سوريا، كما يُجبر البعض على التهرب من تجنيدهم الإجباري بعد إلحاقهم بطريقة قسرية في الجيش السوري، واجبارهم على الانخراط في الصراعات المسلحة.

بعد أن تواصل اللاجئون مع المهربين، طلبوا منهم التوجه إلى حمص باعتبارها أول محطة للتهريب، ثم نقل المهربون اللاجئين بعد أن التقوا بهم في حمص، عبر دراجات نارية إلى الحدود اللبنانية، وصفت الشهادات هذه العملية بأنها خطيرة ومخيفة. حيث استخدمت عصابات التهريب طرقًا وعرة وحدودية للعبور. وأفادت الشهادات أن المهربين عبروا بهم عبر حواجز تابعة للفرقة الرابعة في سوريا بعد دفع رشاوي لتسهيل عملية المرور، وأحيانًا تم استخدام كلمات سر أو رموز للحصول على الموافقة على المرور. يعكس هذا احتمالية وجود تنسيق وارتباطات قوية بين المهربين وأفراد الفرقة الرابعة، مما يدل على انتشار الفساد على الحدود وبين أفراد الجيش السوري.

تترتب على عمليات التهريب خطورة عالية تتجلى في الاعتماد على طرق غير آمنة وغير مضمونة لعبور الحدود، مما يعرّض اللاجئين لمخاطر جسيمة، فالرحلة تشمل عوامل مثل التهديد بالاعتقال، والعبور عبر مناطق خطرة، والتعرض للاستغلال والاتجار بالبشر، إضافة إلى ذلك، يتعرض اللاجئون للابتزاز المالي والاستغلال من قبل الجماعات المنظمة والمهربين.

**تترتب على عمليات التهريب خطورة عالية تتجلى في الاعتماد على طرق غير آمنة وغير مضمونة لعبور الحدود، مما يعرّض اللاجئين لمخاطر جسيمة**

يُعد معبر وادي خالد نقطة رئيسية تستخدمها عصابات التهريب لعبور الحدود بين سوريا ولبنان، وأظهرت بعض الشهادات وجود شكوك لتنسيق ببين المهربين وبعض الأفراد من الجيش اللبناني، حيث سمعوا عن دفع رشاوي للحاجز اللبناني أو لأفراد من الجيش اللبناني من قبل المهربين المتواجدين على الحدود، وهذا يشير إلى وجود فساد أو اتفاقيات غير قانونية بين بعض أفراد الجيش اللبناني والمهربين، يجب التحقيق فيها.

كما أشارت بعض الشهادات التي تم تهريبها من سوريا إلى الحدود اللبنانية إلى أنهم وُضِعوا في منزل تابع للمهربين، والتقوا هناك بمجموعات أخرى من اللاجئين القادمين من سوريا، بلغ عددهم أكثر من 100 شخص. وهذا يشير إلى وجود أزمة إنسانية في سوريا، حيث يحاول هؤلاء الأشخاص الفرار من النزاعات والاضطرابات في بلدهم، على الرغم من المخاطر المحيطة بهم في سلوك طرق صعبة للغاية، ولم يجدوا سوا خيار الهروب عبر طرق غير قانونية بسبب التضييق الحاصل على الحدود اللبنانية للقادمين من سوريا إلى لبنان. كما أشارت إحدى الشهادات إلى أنه تم تهريبها بواسطة سيارة تابعة لحزب لبناني معروف لم ترغب بتسميته.

# شهادات الضحايا والناجين

**يوسف، لاجئ سوري 21 عام: تعرّضنا لأبشع أنواع الضرب والتعذيب والإهانات، كان آخر ما نعتقده أننا سنخرج أحياء.**

"قام الجيش اللبناني بترحيلنا أنا وأخي عبر معبر المصنع، وتسلّمنا الجيش السوري الذي احتجزنا لمدة ثلاثة أيام في الثكنة العسكرية على الحدود السورية قبل نقلنا إلى سجن الشرطة العسكرية في القابون بدمشق، كنّا 24 شاب معظمنا يافعين متخلفين عن الخدمة العسكرية الإلزامية، ورجال فارّين من الخدمة الاحتياطية الإلزامية، قيّدونا بسلاسل حديدية كأننا مجرمين، تعرّضنا لأبشع أنواع الضرب والتعذيب والإهانات، كان آخر ما نعتقده أننا سنخرج أحياء من هناك. تم فرزي إلى ثكنة عسكرية في مدينة الصنمين في ريف درعا، بعد خضوعي لدورة أغرار لمدة 50 يومًا، وبسبب التزامي استطعت الحصول على إجازة في عيد الأضحى، واتفقت مع مهرّب في حمص كان على تنسيق قوي مع الفرقة الرابعة التي سهّلت مرورنا، وأيضًا مررنا بحواجز للجيش السوري ولم يوقفونا أبدًا، عندما وصلنا إلى لبنان كنّا حوالي 100 شخص، حضرت سيارة للجيش اللبناني وشعرنا بالخوف والرعب، لكن المهرب خرج وتحدث معهم بضع دقائق ثم رحلوا، وكانوا على علم بوجودنا."

**خالد، لاجئ سوري 53 عامًا: كان الله يدّلنا على طريق العودة.**

"ألقونا في منطقة نائية بين الحدود اللبنانية والسورية، جاء على الفور 10 عناصر مسلحة مكتوب على شارة لباسهم "الحرس الجمهوري"، عندما وصلنا إلى الثكنة العسكرية، طلبوا سيارات لنقلنا إلى معبر الجديدة، عند المساء تحدثت مع ضابط كبير في السن، كان يبدو أنه يعاملنا بطريقة لطيفة، أخبرته أن طفلي يعاني من نوبات صرع، وأن زوجتي وأولادي ليس لديهم معيل سواي، اقترب جاري الذي كان يقيم معي بذات المنطقة في لبنان، وتوسّل إليه أيضًا، وافق الضابط على مبلغ 60 دولار عن كل شخص، وفي وقت متأخر من الليل، سمح لنا بالمشي من الثكنة العسكرية من دون علم الآخرين، مشينا ولم نعرف أين الاتجاهات، كان الله يدّلنا على طريق العودة لأننا لم نرغب بتشغيل هواتفنا فورًا، وقعنا أنا وطفلي المريض أكثر من مرة، بعد ساعتين من المشي، قمنا بتشغيل هواتفنا والتقينا بالمهربين على الحدود في فجر الصباح الذين نقلونا بإجراءات طويلة إلى داخل لبنان."

> **تعرّضنا لأبشع أنواع الضرب والتعذيب والإهانات، كان آخر ما نعتقده أننا سنخرج أحياء**

**خليل، لاجئ سوري قاصر 17 عامًا: فعلًا جهنم هذا الوضع، هل نهرب من النظام السوري أم نهرب من الجيش اللبناني؟**

"أنا الآن عمري 17 عامًا، ودخلت إلى لبنان بطريقة قانونية، لماذا اعتقلوني بهذه الطريقة كأنني مجرم، داهموا المخيم بسبع آليات عسكرية، عاملونا بشكل مهين عندما وصلنا إلى الثكنة العسكرية، شتموني وضربوني بعد عدّة ساعات أرسلونا إلى الحدود اللبنانية، كانت معاملة الجيش اللبناني هناك أكثر قساوة من تلك التي تعرضنا لها في الثكنة العسكرية، ربما يعتقدون أننا إرهابيين، لا بأس، لماذا وضعوا أكياس قماشية على رؤوسنا؟ أنا مدني ولم أفعل شيء في لبنان يخالف القانون. في سوريا، استلمنا الحرس الجمهوري، اعتقل جميع الشباب المطلوبين للخدمة العسكرية الإلزامية، وأطلق سراحي مع أشخاص آخرين، وصلنا إلى دمشق واتصلت بوالدي من أحد المارّة ليرسل لي أموال فقط لآكل ومن ثم أفكر، أين سأقيم إذا منزلنا مدمر وعائلتي في لبنان؟ هل أبقى في الشوارع؟ عدت إلى لبنان بعد أن اتصل أبي بالمهربين وساعدوني على المرور، فعلًا جهنم هذا الوضع، هل نهرب من النظام السوري أم نهرب من الجيش اللبناني؟"

> **شتموني وضربوني بعد عدّة ساعات أرسلونا إلى الحدود اللبنانية، كانت معاملة الجيش اللبناني هناك أكثر قساوة**

## ما علاقة الفرقة الرابعة السورية بمهرّبي البشر؟

**عرضت الفرقة الرابعة على المرحلين الدخول إلى سوريا ومواجهة كل المخاطر المحتملة أو العودة إلى لبنان بطرق غير نظامية بالتعاون مع عصابات تهريب البشر المتحالفة مع الفرقة الرابعة.**

واجه اللاجئون الذين رُحّلوا قسرًا عبر معبر وادي خالد على الحدود السورية اللبنانية تحديات خطيرة ومعقدة، قام الجيش اللبناني بنقلهم قسرًا عبر آليات عسكرية إلى المعبر الحدودي، وتركهم على مسافات قريبة جدًا من الفرقة الرابعة التابعة للسلطات السورية وتراوحت تلك المسافات بين 50 إلى 100 متر بحسب شهادات مختلفة، من دون أي مراعاة العواقب التي ستواجههم. انتابت اللاجئين مشاعر متباينة من الخوف والارتباك والقلق الشديد حول مصيرهم المجهول عند مقابلتهم عناصر الأمن السوري. خاصةً بالنسبة لأولئك الذين يعتقدون أنهم سيواجهون مخاطر أمنية بسبب نشاطهم السلمي السابق في سوريا، وبعضهم بسبب فرارهم من الخدمة العسكرية الإلزامية في الجيش السوري. تلك اللحظات أعادت للكثير من اللاجئين ذكريات مؤلمة، وعبّروا عن قساوة الظروف النفسية وتذكّرهم الانتهاكات التي تعرضوا لها في سوريا قبل مغادرتهم إلى لبنان، ورافقتهم مشاعر عدم اليقين والتوتر النفسي، بسبب ترحيلهم قسرًا إلى البلد الذي هربوا منه لأسباب سياسية وإنسانية.

وفي حالات الترحيل التي قام ACHR بتوثيقها، إضافة إلى المقابلات المطوّلة التي أُجريت بغرض إنجاز هذا التقرير، أجمعت الشهادات على أن الفرقة الرابعة كانت تتولّى مهمة استلام اللاجئين وأن سلوكهم كان مستغربًا فهي لم تنقلهم إلى ثكنة عسكرية أو تحقق معهم، بدلًا عن ذلك عرضت عليهم الدخول إلى سوريا ومواجهة كل المخاطر المحتملة أو العودة إلى لبنان بطرق غير نظامية بالتعاون مع عصابات تهريب البشر المتحالفة مع الفرقة الرابعة. تسبب هذا في تعرض اللاجئين لمخاطر الطرق التي يسلكها المهرّبين، حيث استلمتهم عصابات التهريب التي تنسق بشكل وثيق مع الفرقة الرابعة، واقتادتهم إلى مزارع وبيوت حدودية احتجزتهم فيها، ومارست الابتزاز المالي بالتهديد، ومارست عليهم الإساءة والتهديد بالعنف، وهددت بإعادة تسليمهم للفرقة الرابعة حال عدم استجابتهم، بغرض إعادتهم إلى لبنان بطرق غير نظامية.

**استغلت الفرقة الرابعة خوف اللاجئين من العودة إلى سوريا ومواجهة التهديدات الأمنية واحتمال التعرض للاختفاء القسري، وعرضت عليهم العودة إلى لبنان بالتعاون مع المهربين.**

وأشارت الشهادات من اللاجئين المُرحلين على الحدود السورية اللبنانية من جهة معبر وادي خالد، إلى أن الفرقة الرابعة عرضت عليهم الدخول إلى سوريا وتحمل مخاطر ذلك أو العودة إلى لبنان عن طريق عصابات التهريب. التي تتكون من أفراد من الجنسيات السورية واللبنانية. هذه العصابات تنشط على الحدود السورية اللبنانية بهدف استغلال اللاجئين، حيث تسببت عمليات الترحيل القسري في تسهيل وصول المهربين إلى اللاجئين. تعمل هذه العصابات بتنسيق مع الفرقة الرابعة على تهريب الأشخاص عبر الحدود بوسائل غير قانونية. مُقابل مبالغ مالية وصلت إلى 150 دولار أمريكي عن كل شخص، يتم تقاسمها مناصفة بين عصابات التهريب وأفراد الفرقة الرابعة بحسب معلومات وردت لفريق الباحثين أثناء إجراء البحث والمقابلات.

فيما يتعلق باللاجئين المُرحلين، كان هناك مساومات وابتزاز يجريان على الحدود من الجانبين ضدهم، استغلت الفرقة الرابعة خوف اللاجئين من العودة إلى سوريا ومواجهة التهديدات الأمنية واحتمال التعرض للاختفاء القسري، وعرضت عليهم العودة إلى لبنان بالتعاون مع المهربين. وفي نفس الوقت، استغلت عصابات التهريب الوضع الضعيف للاجئين، ومورست بحقّهم ضغوطات نفسية وابتزتهم ماليًا لتحقيق مكاسب غير قانونية.

وبحسب الشهادات وتوثيقات ACHR، كانت عصابات التهريب تتسلّم اللاجئين بما فيهم الأطفال/قاصرين والنساء، وتنقلهم عبر سيارات مدنية إلى منطقة حدودية. هناك، يتم احتجازهم في بيوت مهجورة ومزارع بعيدة عن المناطق المأهولة، ويتم وضعهم تحت حراسة مسلّحة مشددة. كانت العصابات تبيعهم الطعام والشراب، أو تمنحهم كميات ضئيلة منه.

ومن الشهادات التي جُمعت، أشارت إحداها إلى أنه تم احتجاز بعض الضحايا لمدة شهر كامل. كان الطعام المقدم لهم يتألف من رغيف خبز وكميات قليلة من الماء يوميًا. من جهة أخرى، أفادت شهادة أُخرى أن الضحايا كانوا مضطرين لدفع ثمن بعض الطعام والشراب من أجل أطفالهم الذين كانوا أيضًا محتجزين معهم.

**"تم احتجاز بعض الضحايا لمدة شهر كامل. كان الطعام المقدم لهم يتألف من رغيف خبز وكميات قليلة من الماء يوميًا."**

بعد احتجاز اللاجئين، قامت العصابات بابتزازهم ماليًا، كانت تهديدات العصابات بتسليم اللاجئين تحديدًا للفرقة الرابعة والأمن العسكري تكشف عن حجم المخاطر التي كانت تواجه اللاجئين في حالة عدم الامتثال لمطالب المهربين، والتي قد تزيد احتمالية تعرّض اللاجئين لمخاطر الاعتقال والتعذيب والاضطهاد على يد السلطات السورية. كان اللاجئون في حالة مادية صعبة، إذّ أنهم لا يملك جميعهم وسائل للتواصل أو الاتصال مع ذويهم داخل سوريا ولبنان، وكان كل ذلك يتزامن مع الخوف والحاجة الملحة للشعور بالأمان والنجاة من معاناة الترحيل القسري والانتهاكات التي تلازمه، والتي ساهم فيها الجيش اللبناني والفرقة الرابعة وعصابات الاتجار بالبشر بحسب الشهادات.

بادر بعض اللاجئين المحتجزين لدى عصابات التهريب إلى التواصل مع أقاربهم داخل لبنان لجمع الأموال اللازمة لتغطية تكاليف العودة إلى لبنان والتخلص من احتجازهم لدى عصابات التهريب. وفي حالات أخرى تواصل المهربون بأقارب الضحايا باستخدام هواتفهم، وطلبوا مبلغ 150 دولار أمريكي عن كل فرد للإفراج عنهم. قالت إحدى الشهادات أن ابنها اقترض مبلغ 900 دولار أمريكي ليسدده للمهربين، بهدف تحرير والدته وإخوته من الاحتجاز، في حين أفادت شهادة أخرى بأن الزوج دفع 300 دولار أمريكي لتحرير زوجته وأبنائه.

**"تعتبر عمليات التهريب التي تتبعها شبكات الاتجار بالبشر عمليات منظمة، مما يشير إلى احتمالية وجود شبكات تهريب راسخة تعمل بين سوريا ولبنان ومتعاونة مع السلطات السورية والسلطات اللبنانية"**

بعد ذلك قامت عصابات التهريب بإبلاغ أقارب الضحايا بمواقع تسليم المبالغ المالية واستلام اللاجئين، ثم تم نقل اللاجئين عبر طريق جبلي استغرقوا فيه نحو 4 ساعات سيرًا على الأقدام. بعدها تم نقلهم بواسطة فانات مدنية إلى العاصمة بيروت، حيث تم تسليمهم إلى أقاربهم في مكان مُتفق عليه مُسبقًا.

تعتبر عمليات التهريب التي تتبعها شبكات الاتجار بالبشر عمليات منظمة، مما يشير إلى احتمالية وجود شبكات تهريب راسخة تعمل بين سوريا ولبنان ومتعاونة مع السلطات السورية والسلطات اللبنانية. حيث يتم نقل اللاجئين في شاحنات لبنانية، عبر رحلة شاقة ومحفوفة بالمخاطر، لا سيما بالنسبة للأطفال والنساء الذين هم جزء من مجموعة اللاجئين. ويتعين عليهم أيضًا المشي لمسافات طويلة عبر المناطق الجبلية والوعرة، وغالبًا في الظلام، ويمكن أن تستغرق الرحلة عدة ساعات، يتخللها ظروف قاسية ومهددة للحياة، ويواجه اللاجئون صعوبات كبيرة خلال الطريق.

كما تكشف الشهادات عن قيام المهربين بإحضار اللاجئين إلى مناطق داخل الأراضي اللبنانية، مما يشير إلى احتمال وجود تواطؤ أو فساد بين بعض عناصر الجيش اللبناني أو نقاط التفتيش. وهذا يثير مخاوف بشأن سلامة اللاجئين وحمايتهم حتى بعد عبورهم الحدود. إن اضطرار اللاجئين للاختيار بين العودة إلى سوريا والموت في سياق النزاعات، أو الاستمرار في التواجد مع المهربين، يعكس مأساة إنسانية حقيقية.

يؤكد وضع اللاجئين الحاجة الملحة إلى نهج شامل لمعالجة أزمة اللاجئين، مع التركيز على تحسين الظروف داخل سوريا وضمان مسارات آمنة وقانونية لأولئك الذين يلتمسون اللجوء في البلدان المجاورة. بالإضافة إلى ذلك، فإن جهود مكافحة شبكات التهريب والفساد على جانبي الحدود ضرورية لحماية حياة وحقوق اللاجئين المستضعفين الفارين من الصراع والاضطرابات في سوريا.

# شهادات الضحايا والناجين

> تحدث إلينا المهربين وطلبوا منّا مبلغ 150 دولار عن كل شخص

> سلّمنا الجيش اللبناني إلى الفرقة الرابعة التابعة للسلطات السورية عبر معبر وادي خالد، وخيّرونا حرفيًا بين العودة إلى لبنان عن طريق التهريب أو دخول سوريا والدخول بالتحقيقات مع الأمن العسكري

**فراس، لاجئ سوري 19 عامًا: خرج الجميع وبقيت أنا و13 شخص آخرين لمدة شهر كامل قيد الاحتجاز.**

"عند ترحيلنا، كنّا حوالي 200 شخص، تم ترحيلنا إثر مداهمة أمنية فجرًا لأماكن سكننا من قبل ثمانية عناصر من الجيش اللبناني، وضعونا على بعد 50 مترًا فقط من تواجد الفرقة الرابعة في الجانب السوري، اقترب منّا 10 عناصر من الفرقة الرابعة، بينما انتابنا شعور الخوف والرعب منهم، ثم جاءت مجموعة ملثّمين سوريين ولبنانيين مسلحين، قال لنا عناصر الفرقة الرابعة بأنهم مهربين، إما أن تدخلوا إلى سوريا وتتحملوا المخاطر أو أن تذهبوا معهم. فعلًا تحدث إلينا المهربين وطلبوا منّا مبلغ 150 دولار عن كل شخص، وافق معظمنا خوفًا من إعادة تسليمنا للفرقة الرابعة، مشينا نحو الحدود اللبنانية، ووصلنا إلى إحدى القرى، ثم احتجزونا في بيوت مهجورة ومزارع تابعة لهم، كانوا يفاوضوننا كأننا سلعة في سوبرماركت، وهددوا الجميع بأن كل شخص لن يدفع سيتم إعادته إلى الفرقة الرابعة لإدخالهم إلى سوريا، خرج الجميع وبقيت أنا و13 شخص آخرين لمدة شهر كامل قيد الاحتجاز، لم نحصل سوى على رغيف خبز وزجاجة مياه يوميًا"

**سعاد، لاجئة سورية 53 عامًا: كارثة حقيقية لم أصدق أنني نجوت منها فعلًا.**

" ترحيلنا كان غريبًا، سلّمنا الجيش اللبناني إلى الفرقة الرابعة التابعة للسلطات السورية عبر معبر وادي خالد، وخيّرونا حرفيًا بين العودة إلى لبنان عن طريق التهريب أو دخول سوريا والدخول بالتحقيقات مع الأمن العسكري، كان هناك مجموعة مسلّحة لبنانيين وسوريين يرتدون لباسًا مدنيًا، طلبت منا عناصر الفرقة الرابعة مرافقة هؤلاء، أعادونا إلى قرى مهجورة واحتجزونا، كان بيننا أطفال/قاصرين ونساء عدد لا يستهان به، جميعنا تعرضنا للإذلال، كان موقف لا يُحسد أبدًا، وبعضنا لم يكن لديه هاتف، اتصل المهرب مع ابني وطلب 900 دولار عني وعن أولادي المحتجزين معي، استدان ابني المبلغ ليحررنا من احتجاز المهربين، كنا في سجن حقيقي لكن لم يكن تحت إشراف الدولة، كارثة حقيقية لم أصدق أنني نجوت منها فعلًا".

**سمية، لاجئة سورية 23 عامًا: استطعت تجاوز ما حصل، لكن كيف أستطيع التعامل مع ذاكرة أطفالي الآن؟**

" استيقظت أنا وعائلتي على صوت خلع الباب، دخل خمسة رجال مقنعين بلباسهم الأسود مدججين بالسلاح، اعتقلوني بطريقة وحشية مع طفلتيّ الأولى عمرها سنتين، والأخرى ثلاث سنوات، بحجّة أننا لا نملك أوراق إقامة قانونية، نقلونا إلى ثكنة عسكرية لبنانية بآلية عسكرية، تعرضت لإهانات كثيرة لم أعرف أسبابها فعلًا لأنني غير مقتنعة بأن عدم امتلاكي لإقامة قانونية تستدعي اعتقالي أنا وأطفالي، بعدها تم نقلنا عبر آلية عسكرية أيضًا نحو الحدود، واستلمتنا الفرقة الرابعة التي بدورها سلمتنا إلى عصابات التهريب المسلحين، ومن هناك تواصلوا مع زوجي وطلبوا منه مبلغ 300 دولار عني وعن أطفالي، بعد أيام حتى طلب منا المهربين المشي بين الجبال الوعرة، نقلوني مع لاجئين آخرين بسيارات نحو بيروت، وصلنا بحدود الساعة الرابعة فجرًا، ثم توصلوا مع زوجي ليحضر المبلغ المطلوب، لا أدري ما الذي سيحصل أفظع من هذا الظرف، استطعت تجاوز ما حصل، لكن كيف أستطيع التعامل مع ذاكرة أطفالي الآن؟

## انعدام خيارات اللاجئين، العودة إلى اللجوء

**هناك أطفال فقدوا ذويهم بسبب عمليات الترحيل القسري وعانوا من اضطرابات نفسية نتيجة الصدمة, بعض الأطفال فقدوا القدرة على النطق**

كانت تجربة اللاجئين الصعبة التي بدأت من الاعتقال التعسفي إلى الترحيل القسري والتسليم إلى السلطات السورية ثم إلى عصابات التهريب أو العودة عن طريق التهريب، أثرت بشكل كبير على حالتهم النفسية والجسدية، ونتيجة لذلك انتشرت مشاعر الخوف والقلق بينهم من تكرار تلك الأحداث. أظهرت الشهادات أن اللاجئين العائدين يشعرون بالخوف والقلق من الاعتقال مرة أخرى بعد عودتهم إلى لبنان، مما يشير إلى صعوبة وخطورة الظروف التي يواجهونها. وعبّر اللاجئون عن رغبتهم في الحصول على حل عادل لقضيتهم وتوفير بيئة أكثر أمانًا واستقرارًا لهم، حيث جعل الخوف من الاعتقال مجددًا البعض يغيرون أماكن سكنهم بعد العودة، مما يؤكد تأثير المداهمات الأمنية والاعتقالات التعسفية على الاستقرار العام للضحايا.

أما الأطفال اللاجئين الذين مروا بتلك التجارب القاسية من الاعتقال والترحيل إلى جانب الظروف القاهرة واللاإنسانية على الحدود وخلال فترة احتجازهم لدى عصابات التهريب، تدهورت حالتهم الصحية والنفسية، فقد أفادت الشهادات بظهور حالات التبول اللاإرادي واضطرابات النوم لدى هؤلاء الأطفال، مما يعكس الأثر النفسي والصحي السلبي الناتج عن تلك التجارب القاسية. في المقابل هناك أطفال فقدوا ذويهم بسبب عمليات الترحيل القسري وعانوا من اضطرابات نفسية نتيجة الصدمة، بعض الأطفال فقدوا القدرة على النطق.

يعكس اختيار الضحايا العودة إلى لبنان رغم التهديدات الأمنية والمخاطر التي تشمل عملية التهريب، أن الوضع السيء في لبنان أكثر أمانًا بالنسبة لهم من الوضع الحالي في سوريا. والحاجة الماسة للشعور بالأمان هي ما دفعت بعض اللاجئين للجوء إلى اقتراض المال والتواصل مع المهربين للعودة إلى لبنان، أيضًا هناك أوجه قلق أخرى تظهر في شهادات بعضهم. يعود بعض اللاجئين إلى لبنان لتجنب الخدمة العسكرية الإلزامية في سوريا، لأن تلك الخدمة سوف تضعهم في خطر فقدان حياتهم أو التورط في نزاعات عسكرية لازالت تعاني منها سوريا. أيضًا إن بعض اللاجئين ينتمون إلى المناطق الشرقية التي تسيطر عليها ميليشيا قسد، ولديهم خوف من العودة إلى مناطقهم الأصلية لأن ذلك قد يعرضهم للعقاب أو المطالبة بالانضمام إلى ميليشيا قسد.

فقد اللاجئون منازلهم في مناطقهم الأصلية بسبب العمليات العسكرية في سوريا طيلة الأعوام السابقة، بالإضافة إلى غياب الأمان والاستقرار، مما جعل مناطق الأصل غير صالحة للعيش حاليًا لمعظم اللاجئين. أشارت إحدى الشهادات أنها من بلدة حدودية مع العراق قريبة من مدينة البوكمال، وأن بلدتها تم تدميرها بالكامل من قبل الجيش العراقي وميليشيا قسد وتنظيم الدولة "داعش".

يُعتبر خوف اللاجئين من التعرض للخطف والتصفية والقتل عند العودة إلى سوريا دافعًا آخر للعودة إلى لبنان، حيث يسمعون عن حالات مأساوية تعرض لها بعض العائدين أو المرحلين قسرًا. تشير الشهادات إلى أن بعض اللاجئين اتخذوا قرار العودة إلى لبنان بسبب الأوضاع الأمنية الصعبة في مناطقهم الأصلية في سوريا. مناطق مثل سراقب في إدلب وحلب والتي لا زالت تعاني من تحولات عسكرية وانقسامات، وقد يكون من الصعب على الأشخاص العودة إلى هذه المناطق بسبب التهديدات الأمنية التي قد تطالهم وبسبب القوانين المفروضة من قبل الميليشيات المسيطرة هناك. أيضًا في بعض المناطق مثل إدلب التي تقع تحت سيطرة المعارضة، تكون العودة خطرة بسبب الوضع الأمني غير المستقر، وعدم وجود طرق آمنة للوصول إلى هناك.

من الواضح أن اللاجئين يواجهون تحديات كبيرة في العودة إلى مناطقهم الأصلية، وقد يجدون أن الظروف في لبنان تبدو أكثر ملائمة حتى مع المخاطر المرتبطة بالتهريب والوضع الاقتصادي والأمني الصعب، وأنّها البلد الوحيد التي قد يكون متاحًا الوصول إليه أكثر من البلدان المجاورة الأخرى. تظهر هذه المعلومات أيضًا أن قرار العودة للبعض يعتمد على تقييم الوضع الأمني والاجتماعي في كل بلد بناءً على خبرات وتجارب آخرين. هذه الأوضاع المعقدة تظهر تحديات كبيرة تواجه اللاجئين وتضطرهم للتعامل مع قرارات خطيرة لكنها الوحيدة المتاحة بالنسبة لهم.

# شهادات الضحايا والناجين

> حجـــزونا وتعـــرضنا للضـــرب والإهـــانة وحرمونا من الطعام والماء لليوم التالي

> لا يوجد خيارات لدينا، لا أستطيـــع العودة إلى سوريـــا ومنازلنا مدمرة، وقريتي ليس لها وجـــود ولا يوجد فيهـــا بشـــر، أولادي مطلوبيـــن للخـدمة الإلزاميـة ولميليشيا قســـد التي تسيطر على المنطقة

**حسان، لاجئ سوري 28عامًا: لا أصدق أنني بين عائلتي التي ليس لديها أي معيل في هذا العالم سواي**

"كنت عائدًا من عملي في الزراعة ظهرًا عندما أوقفني حاجز للجيش اللبناني للتفتيش في منطقة زحلة، اعتقلنا الحاجز ومعي 11 لاجئين آخرين، نقلونا إلى مطار رياق العسكري في البقاع، حجزونا وتعرضنا للضرب والإهانة وحرمونا من الطعام والماء لليوم التالي. ثم نقلونا نحو معبر المصنع الحدودي مع سوريا، وسلّمونا لمركز الهجرة والجوازات السوري على الحدود السورية، هناك تم احتجازنا ليوم واحد من قبل الأمن السوري، ثم نقلونا إلى منطقة العباسيين بدمشق، وعرضونا على قاضي مدني، وبدوره قام القاضي بإخلاء سبيلنا بعد التوقيع على تعهد بمراجعة شعبة التجنيد العسكرية العامّة، تم استضافتي من قبل صديق لي في دمشق، ومن هناك بدأت التواصل مع مهربين كانت التكلفة 150 دولار أمريكي للعودة إلى لبنان عن طريق الهرمل – البقاع، قصّتي لا تشبه قصص الكثير، بل هي تمامًا ما يحصل معنا، هذه الخيارات المتاحة لنا، لا أصدق أنني بين عائلتي التي ليس لديها أي معيل في هذا العالم سواي، لم ولن أخرج من عتبة هذا المنزل، وبذات الوقت أخشى من مداهمة المنزل كما يحصل مع السوريين الآخرين".

**سعاد، لاجئة سورية 52 عامًا: قريتي ليس لها وجود، وزوجي مخفي قسرًا ولا أعرف عنه شيئًا.**

" لا يوجد خيارات لدينا، لا أستطيع العودة إلى سوريا ومنازلنا مدمرة، وقريتي ليس لها وجود ولا يوجد فيها بشر، أولادي مطلوبين للخدمة الإلزامية ولميليشيا قسد التي تسيطر على المنطقة، وهي منطقة حدودية مع العراق، وتم تدميرها من قبل الجيش العراقي وقسد وداعش والنظام السوري، قصفوا كل شيء وهجّرونا، وزوجي مخفي قسرًا ولا أعرف عنه شيئًا، هربت مع أولادي في عام 2017 إلى لبنان بحثًا عن الأمان، وهربًا من التصفية، بانتظار معرفة مصير زوجي ليعود إلينا، عندما رحلني الجيش اللبناني إلى سوريا سلمنا مباشرة إلى الفرقة الرابعة، سوريا ليست بلد آمن بالنسبة لي ولملايين السوريين حتى الذين يعيشون بالداخل، اشتروا لنا جزيرة سنرحل من هنا حتمًا".

**أحمد، لاجئ سوري قاصر 14 عامًا: يجب أن يفهم العالم أن سوريا مسلخ للسوريين.**

"أبشع ما حصل أثناء الترحيل، أنهم جعلوني أزحف على بطني في السيارة العسكرية قالوا لي "منشان يذوب اللحم عنك". أبي رجل مسن مصاب بالصرع، وأنا مريض نفسي بسبب صدمة وفاة أخي".. يجب أن يفهم العالم أن سوريا مسلخ للسوريين، ويجب أن يفهم اللبنانيين أننا لا نحب أي بلاد بالعالم، نحن هنا لننجو فقط"

**صفاء، لاجئة سورية 39 عامًا: أصاب الأطفال حالات تبول لاإرادي، تعالجت من النزيف النسائي، لا أدري إن كنت سأتخطى ما جرى.**

" لا أحب تذكّر أي لحظة من تلك، لقد أهانونا كـ الحيوانات عندما اعتقلني الجيش اللبناني مع بنات زوجي الصغار، لقد كانت التجربة مرعبة جدًا خاصة عند تسليمنا إلى المهربين من قبل الفرقة الرابعة، أصاب الأطفال حالات تبول لاإرادي من شدّة الخوف والصدمة النفسية لأكثر من شهر بعد عودتنا، عانيت كثيرًا أثناء علاجهم، لكنهم لا زالوا يستيقظون في الليل بسبب الكوابيس المتكررة، حصلوا على بعض جلسات العلاج النفسي، لكن لم أعد قادرة على تحمّل تكاليف العلاج، ولا أؤمن بالخدمات المقدمة من الجمعيات اطلاقًا، لا زالوا يعانون من العزلة ولا زال الخوف يخيم على ذاكرتهم ودائمًا وجوههم شاحبه، تعالجت من النزيف النسائي، لا أدري إن كنت سأتخطى ما جرى".

# تحليل جغرافي لعمليات الاعتقال التعسفي والترحيل القسري

أعداد اللاجئين السوريين الذين تم اعتقالهم وترحيلهم قسرياً حسب المناطق التي حدثت فيها الاعتقالات والجهات المسؤولة
وتشمل الفترة من بداية عام 2023 حتى 30 كانون الأول / ديسمبر 2023

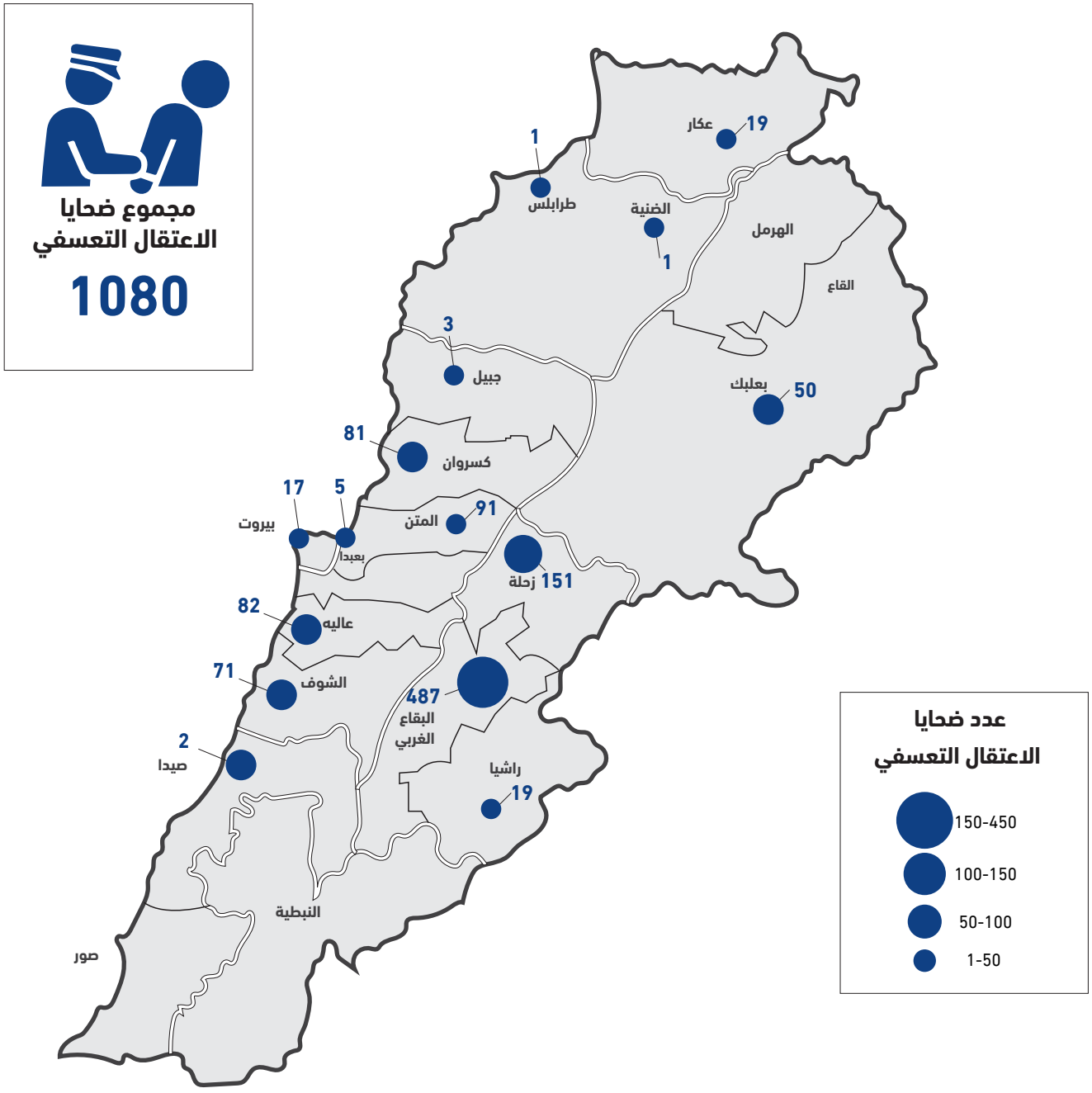


**خريطة توضح المناطق التي حدث فيها الاعتقال التعسفي**

| الجهة المسؤولة | مخابرات الجيش اللبناني | الامن العام | فرع المعلومات | شرطة البلديات | الدرك اللبناني | الجيش اللبناني | فرع أمن الدولة | مجموعات مسلحة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الضحايا | 223 | 33 | 4 | 2 | 3 | 792 | 22 | 1 |

**الجهات المسؤولة عن الاعتقال التعسفي**

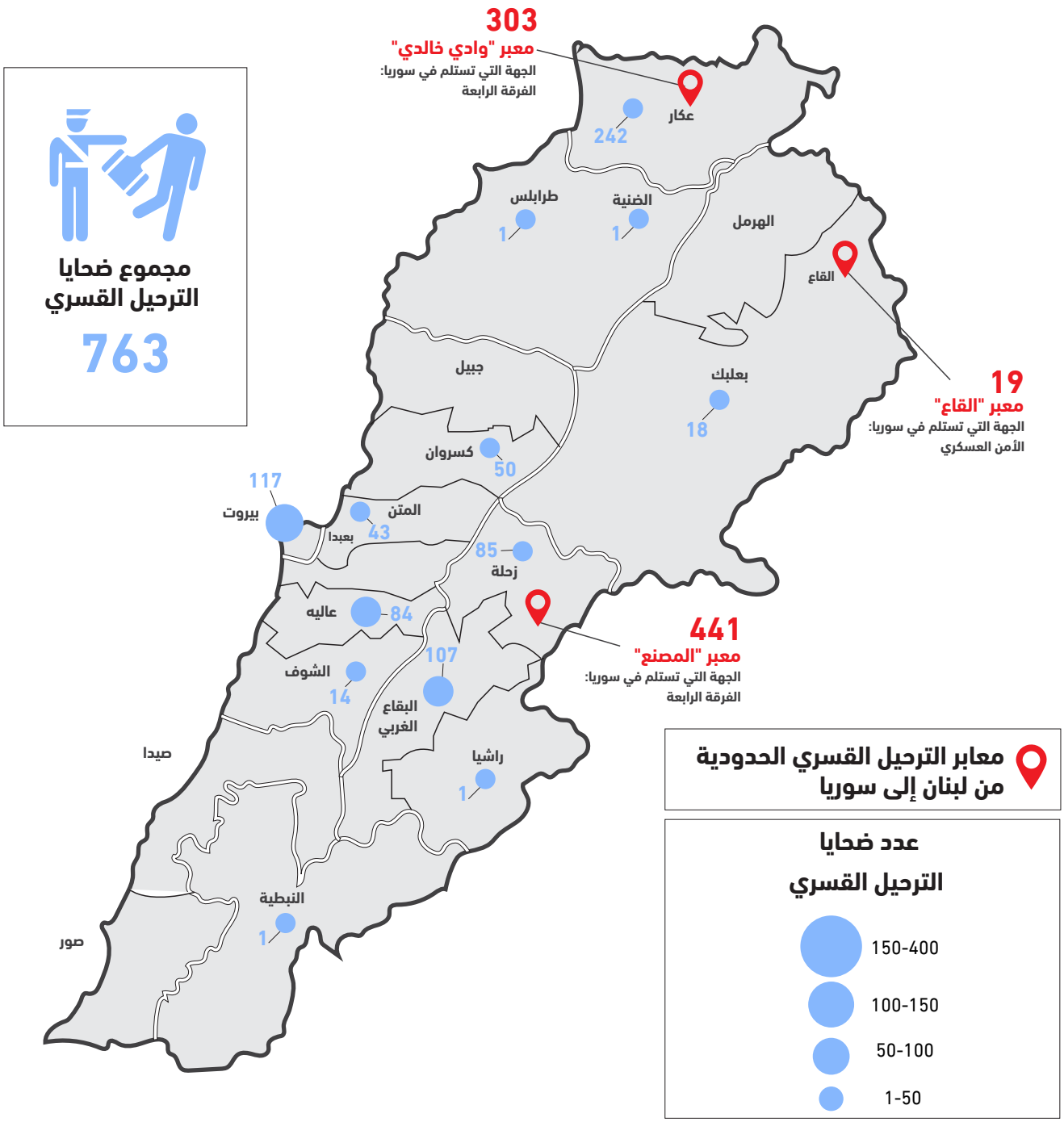


**خريطة توضح المناطق التي تم ترحيل اللاجئين منها**

| الجهة المسؤولة | مخابرات الجيش اللبناني | الجيش اللبناني | الأمن العام | الشرطة العسكرية |
|---|---|---|---|---|
| عدد الضحايا | 202 | 437 | 10 | 114 |

**الجهات المسؤولة عن الترحيل القسري**

# الاعتقال التعسّفي والترحيل القسري الذي وثّقه ACHR بين الأعوام 2019 و2023

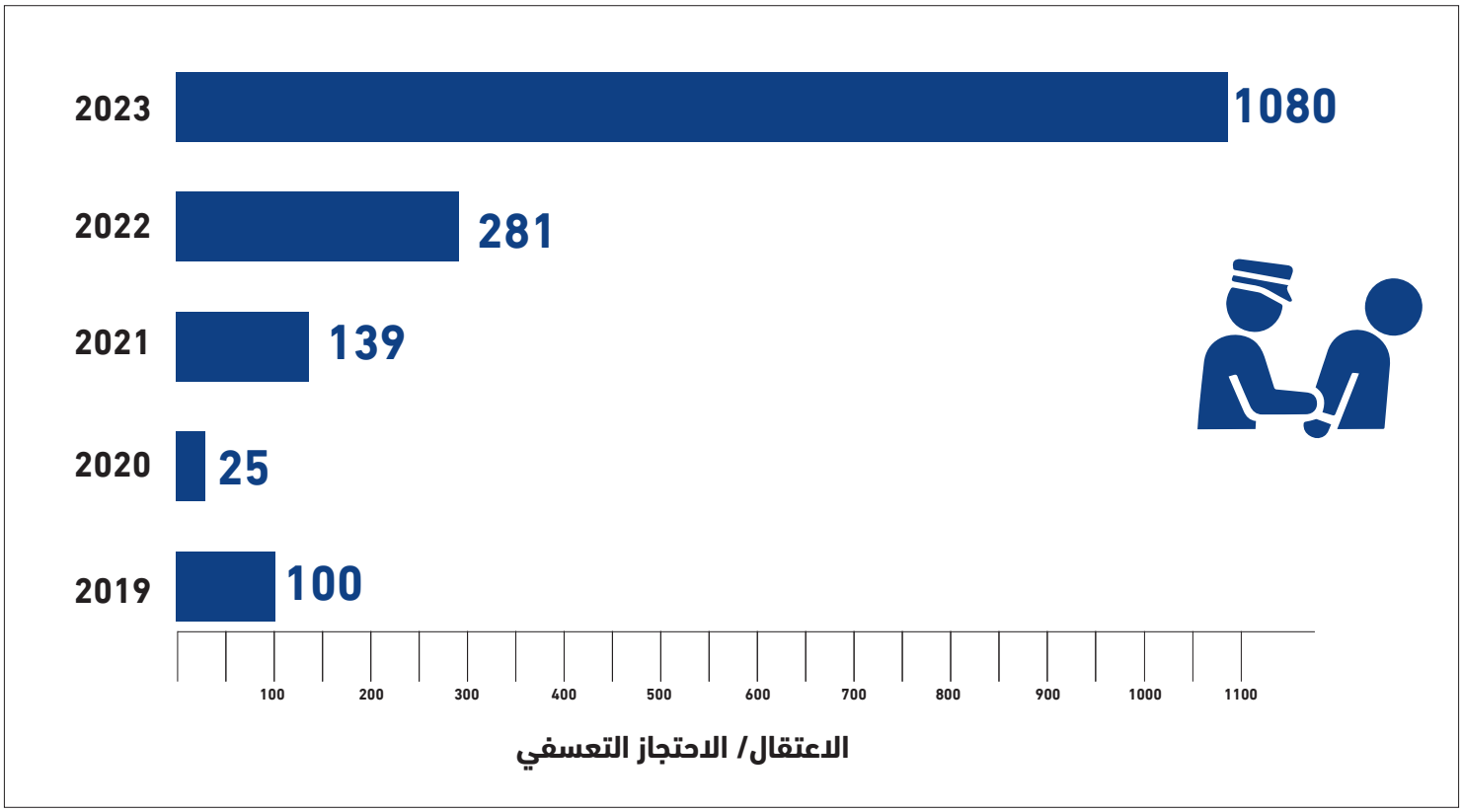


الاعتقال/ الاحتجاز التعسفي

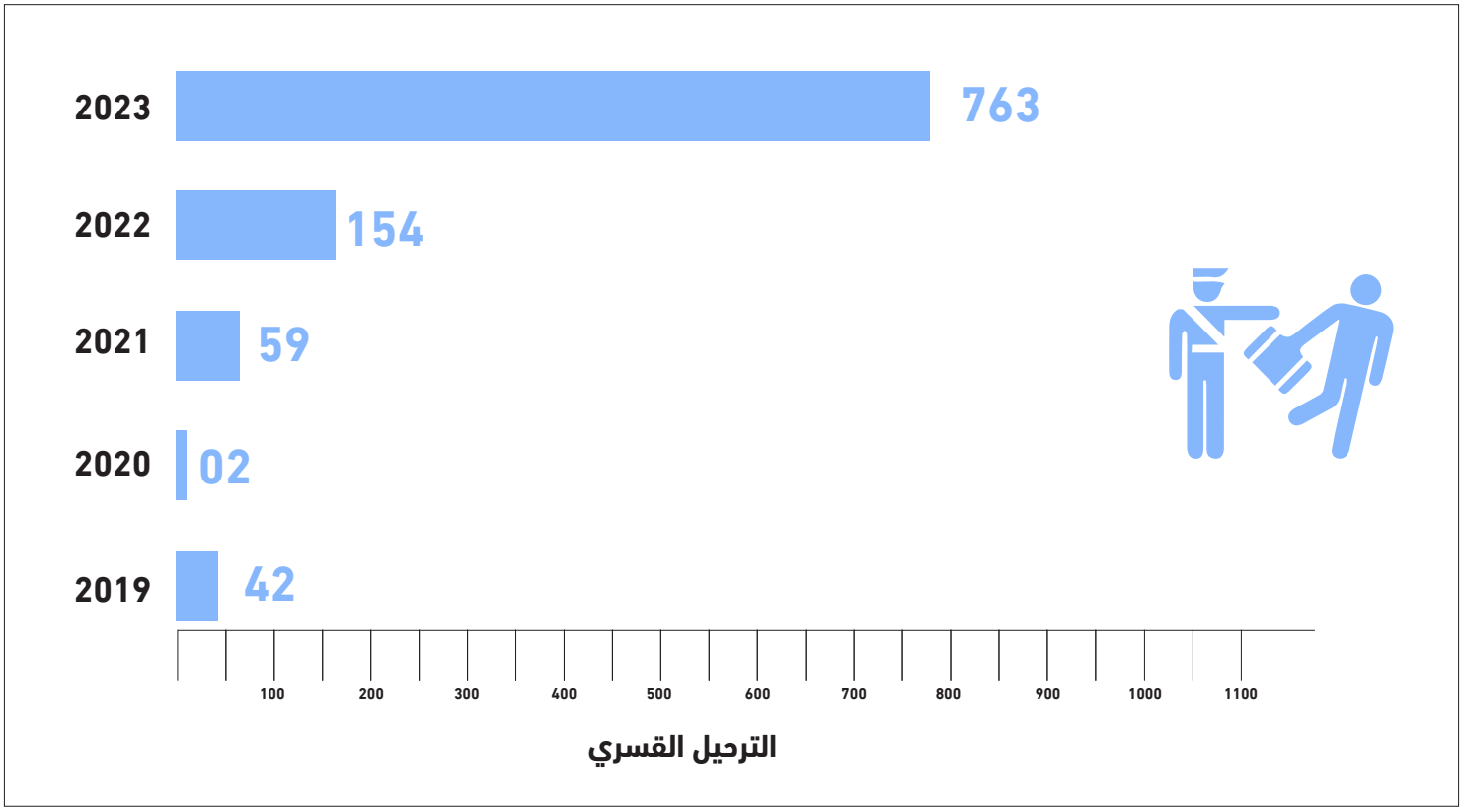


الترحيل القسري

# التحليل القانوني لالتزامات لبنان

تنص المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) على أن لكل فرد الحق في الحرية والأمان على شخصه وجرّم توقيف أو اعتقال أي فرد تعسفيًا أو حرمانه من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقًا للإجراءات القانونية. كما تطرقت هذه المادة إلى بعض حقوق الشخص الموقوف، والتي عدم احترامها يجعل عملية التوقيف أو الاعتقال تعسفية، ومنها الحق في معرفة سبب التوقيف والتهمة، التقدم إلى قاضي أو موظف مخول قانوًنا بمباشرة وظائف قضائية، المحاكمة ضمن مهلة معقولة والحق في التعويض إذا كان الاعتقال أو التوقيف غير قانوني. وبحسب الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي يكون الحرمان من الحرية تعسفيًا أو غير قانونيًا إذا وقع ضمن إحدى الفئات التالية:

**1. غياب أساس قانوني واضح يبرر الحرمان من الحرية، كإبقاء الشخص قيد الاحتجاز حتى بعد انتهاء عقوبته.**
**2. إذا كان الحرمان من الحرية ناجمًا عن ممارسة الحقوق أو الحريات المكفولة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.**
**3.عندما يكون ناجمًا عن عدم مراعاة بعض أو كل القواعد الدولية المتعلقة بالحق في محاكمة عادلة.**

كما يتضمّن فئة خاصة باللاجئين والمهاجرين حسب الفريق العامل بالاعتقال التعسفي، ضمن الفئات (4) و (5):
**4.إذا تعرض ملتمسو اللجوء أو المهاجرون أو اللاجئون للاحتجاز الإداري لمدة طويلة بدون إمكانية المراجعة أو التظلم إدارياً أو قضائياً.**
**5.إذا شكل الحرمان من الحرية انتهاكاً للقانون الدولي بسبب التمييز على أساس المولد؛ أو الأصل القومي أو الإثني أو الاجتماعي؛ أو اللغة؛ أو الدين؛ أو الوضع الاقتصادي؛ أو الرأي السياسي أو غيره؛ أو نوع الجنس؛ أو الميل الجنسي؛ أو الإعاقة أو أي وضع آخر، على نحو يهدف إلى تجاهل المساواة في حقوق الإنسان أو قد يؤدي إلى ذلك**

يحرص الدستور اللبناني على الحريات الشخصية وحمايتها، من هنا تنص المادة 8 منه على أن: "الحرية الشخصية مصونة وفي حمى القانون ولا يمكن أن يقبض على أحد أو يحبس أو يوقف إلا وفاقًا لأحكام القانون ولا يمكن تحديد جرم أو تعيين عقوبة إلا بمقتضى القانون." كما يعاقب قانون العقوبات اللبناني وتحديدًا المادة 327 المدراء وحراس السجون والمعاهد التأديبية والإصلاحية والموظفين بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا قاموا بتوقيف أو حبس أشخاص في غير الحالات المنصوص عليها قانوًنا، والمادة 328 تعاقبهم إذا قبلوا شخصًا من دون مذكرة قضائية أو قرار قضائي أو استبقوه أكثر من الوقت المحدد قانوًنا. وفي هذا النطاق، تنص المادة 47 من قانون أصول المحاكمات الجزائية على حقوق الفرد عند توقيفه، وهي:

**فترة التوقيف لا تزيد عن 48 ساعة قابلة للتجديد بمدة مماثلة بناءً على موافقة النيابة العامة.**

**الاتصال بأحد أفراد العائلة أو صاحب العمل أو محامٍ يختاره أو بأحد المعارف.**

**مقابلة محام يعينه بتصريح يدون على المحضر.**

**الاستعانة بمترجم محلف إذا لم يكن يحسن اللغة العربية.**

**العرض على طبيب لمعاينته.**

تعيق عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفي حركة اللاجئين السوريين في لبنان، حيث حصلت حالات الاعتقال التعسفي في العام 2023، بشكل رئيس أثناء المداهمات الأمنية التعسفية التي تقوم بها السلطات على المخيمات والتجمعات السكنية، أو أثناء قيام اللاجئ بمراجعة الدوائر الرسمية بدواع مختلفة. كما تشكل الحواجز الأمنية المنتشرة على امتداد الأراضي اللبنانية سببًا آخر للحد من تنقلات اللاجئين، آخذين بعين الاعتبار أن غالبيتهم لا يملكون إقامات صالحة ضمن الأراضي اللبنانية بسبب الشروط التعجيزية التي تفرضها الحكومة اللبنانية لاستخراج إقامات صالحة أو تجديدها لمن يملكونها.

وإن الاعتقالات التعسفية والترحيل القسري قد ترقى لأن تكون جريمة ضد إنسانية تستهدف اللاجئين وتنتهك أبسط مبادئ حقوق الإنسان، حيث يُجبر اللاجئون على مواجهة تلك الأوضاع القاسية. بالإضافة إلى ذلك، تزيد من الانتهاكات التي يتعرضون لها عند تسليمهم للسلطات السورية وعصابات التهريب عبر المعابر الحدودية، إن هذه الممارسات تتنافى بشكل صارخ مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتنتج عواقب إنسانية واجتماعية ونفسية خطيرة على حياة اللاجئين.

وثق مركز وصول لحقوق الانسان (ACHR) منذ بداية عام 2023 ولغاية 30 كانون الأول/ ديسمبر 2023، 1080 اعتقال تعسفي بحق اللاجئين. وهذا يعد انتهاكًا للقوانين المحلية والدولية التي تحظر الاعتقال التعسفي وتكفل حقوق الفرد. على الصعيد الدولي، تتضمن المواد 9 في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حظرًا صريحًا للاعتقال التعسفي وتشدد على أنه يجب أن يكون التوقيف أو الاعتقال مشروعًا ومنظمًا وقانونيًا.

على الرغم من أن لبنان غير موقّع على اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، إلا أن ذلك لا يعفيه من التزاماته الأخرى على الصعيد الدولي. فإنّ المادة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، "لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى، أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد".

أيضاً تأتي عمليات الترحيل القسري للاجئين السوريين مخالفة لالتزامات لبنان بموجب القوانين المحلية والمعاهدات الدولية بعدم ترحيل أي لاجئ مقيم في أراضيها إلى بلدٍ يمكن أن يتعرض فيه لمخاطر الموت أو التعذيب أو الاضطهاد. حيث وثق مركز وصول لحقوق الانسان منذ بداية عام 2023 حتى كانون الأول / ديسمبر 763 حالة ترحيل قسري.

بالإضافة لذلك تنص المادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على تجريم الترحيل القسري، بأنه "لا يجوز إبعاد الأجنبي المقيم بصفة قانونية في إقليم دولة طرف في هذا العهد إلا تنفيذًا لقرار اتخذ وفقًا للقانون، وبعد تمكينه، ما لم تحتم دواعي الأمن القومي خلاف ذلك، من عرض الأسباب المؤيدة لعدم إبعاده ومن عرض قضيته على السلطة المختصة أو على من تعينه أو تعينهم خصيصا لذلك، ومن توكيل من يمثله أمامها أو أمامهم" وتنص المادة 3 من اتفاقية مناهضة التعذيب (1984) على أن "لا يجوز لأية دولة طرف أن تطرد أي شخص أو تعيده، أو تسلمه إلى دولة أخرى إذا توافرت لديها أسباب حقيقية تدعو للاعتقاد بأنه تحت خطر التعرض للتعذيب". بينما تؤكد المادة 31 من قانون تنظيم الدخول الى لبنان والإقامة فيه والخروج منه (1962) على منع ترحيل اللاجئ السياسي الى أرض دولة يخشى فيها على حياته أو حريته.

وإشارة إلى أحكام الإبعاد أو الإعادة القسرية في القانون الدولي، المادّة (3) من اتفاقية التعذيب: " لا يجوز لأية دولة طرف أن تطرد أى شخص أو تعيده("ان ترده") أو أن تسلمه إلى دولة أخرى، اذا توافرت لديها أسباب حقيقة تدعو إلى الاعتقاد بأنه سيكون في خطر التعرض للتعذيب"

**وقدّ فصّلت لجنة مناهضة التعذيب في التعليق العام رقم (4) حول المادة 3 من الاتفاقية:**
"مبدأ عدم الإعادة القسرية (عدم الإبعاد القسري) للاجئين هو مبدأ راسخ بموجب القانون الدولي ويرقى إلى مرتبة العرف الدولي. يحظر هذا المبدأ إعادة الأفراد إلى دولة ما عندما تكون هنالك أسباب حقيقية للاعتقاد بأنهم سيتعرضون فيها للاضطهاد أو التعذيب. وتكون الدولة ملزمة بتطبيق مبدأ عدم الإعادة القسرية على كل الأشخاص الموجودين على اقليمها وتحت ولايتها ويحتاجون إلى الحماية الدولية، دون أي تمييز وبغض النظر عن جنسية الشخص المعني أو انعدام جنسيته، أو وضعه القانوني أو الإداري أو القضائي بموجب القانون العادي أو قانون الطوارئ. ويعتبر الطرد الجماعي دون إجراء فحص موضوعي للحالات الفردية فيما يتعلق بالخطر الشخصي انتهاكاً لمبدأ الإعادة القسرية.

يرتب مبدأ الإعادة القسرية على الحكومة اللبنانية التزاماً بتوفير عدد من الضمانات الإجرائية تشمل على سبيل المثال لا الحصر، أ) ضمان أن يحصل كل شخص على دراسة محايدة ومستقلة لقضياه بشكل فردي وليس جماعي عن طريق السلطات القضائية أو الإدارية، ب) ضمان حصول الشخص المعني على المساعدة القانونية والوصول إلى محامي، ت) ضمان أن يتمكن الشخص المعني من استئناف قرار الترحيل أمام جهة قضائية أو إدارية مستقلة ووقف تنفيذ الترحيل بسبب الاستئناف"

# منهجية التقرير

تمثل منهجية التقرير الحاضر عملية بحثية شاملة ومترابطة تتضمن خطوات رئيسية عدّة، بدأت بمرحلة جمع البيانات ومتابعة الضحايا والناجين بعد ترحيلهم قسرًا من لبنان، حيث قام فريق الباحثين في ACHR بإجراء مقابلات مباشرة مع الضحايا والناجين الذين يمثلون مجموعة متنوعة من النساء والرجال، ولقاء الأطفال/القاصرين بعد المقابلات مع عائلاتهم. تم إجراء المقابلات بحذر وحساسية لضمان راحة الضحايا والناجين وتعاونهم أثناء المقابلات. أجرى فريق الباحثين في ACHR299 مقابلة مع لاجئين تعرّضوا للترحيل القسري، (227 لأفراد ضمن حالات جماعية، 72 مقابلة فردية)، وتم توثيق 763 شخص تعرّضوا للترحيل القسري منذ بداية العام 2023 لغاية 30 كانون الأول / ديسمبر 2023. تم اختيار 13 لاجئًا ولاجئة أُجريت معهم مقابلات مطوّلة بهدف استخدام شهاداتهم داخل التقرير الحاضر. (تم استخدام عدّة شهادات داخل محاور التقرير تعود لذات الضحية/الناجي مسجّلة بالاسم المستعار).

جميع المقابلين الـ 13 دخلوا إلى لبنان قبل عام 2019، تسعة منهم ذكور بينهم اثنين قاصران، وأربعة منهم إناث. 12 منهم لا يحملون أوراق إقامة نظامية سارية، شخص واحد لديه إقامة نظامية لم يتسنّ له إبرازها أثناء المداهمات الأمنية، عشرة من المجموعة دخلوا إلى لبنان بطريقة نظامية بينما كان ثلاثة أشخاص فقط دخلوا بطريقة غير نظامية أيضًا 12 منهم مسجلين في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) بصفة لاجئ.

تم تحليل الشهادات بشكل فردي وشامل، وتم استخراج المعلومات الرئيسية والأنماط الشائعة. تم التركيز على التفاصيل المتكررة مثل ظروف الاعتقال والترحيل، المعاملة أثناء الاحتجاز، التسليم للسلطات السورية، تعامل السلطات السورية، إعادة التسليم للمهربين، وقرارات العودة إلى لبنان. هدفَ هذا التحليل هو تحديد الأسباب المحتملة والعوامل المساهمة لتوفير رؤية شاملة للظروف التي مرّت على اللاجئين. وتم إجراء تحليل قانوني بناءً على الشهادات والمعلومات القانونية ذات الصلة من القوانين اللبنانية والدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان. وتم تقييم مدى امتثال الإجراءات المتخذة ضد اللاجئين السوريين للقوانين القائمة والمعايير الدولية.

تم الالتزام بمنهجية التوثيق والبحث، وتم الحصول على الموافقة المسبقة عن علم من جميع الضحايا الذين جُمعت البيانات منهم وأُجريت المقابلات معهم، مما يضمن وعيهم بالغرض من التقرير والآثار المحتملة. كما تمّت حماية هويات الضحايا ومعلوماتهم الشخصية بشكل صارم، وجرى التحقيق بأقصى درجات الحساسية اتجاه تجارب وعواطف الضحايا. وأخيرًا، أُجريت مراجعات عديدة للتقرير لتحقيق أكبر قدر ممكن من الدقة في سرد الحقائق.

استطاع فريق الباحثين في ACHR جمع العديد من الشهادات، كانت هناك صعوبة في استخراج أبرز المجريات بسبب قساوة الأحداث التي مرّ بها الضحايا والناجين، وكان من الصعب اختصار جميع الشهادات أو تلخيص الشهادة نفسها، بينما تم إعادة قراءة وسماع الشهادات مرات عديدة من قبل أشخاص مختلفين داخل فريق العمل، للتأكّد من صحّة الترابط بين الأحداث المروية والمعلومات التي وردت من الفريق الميداني، لذلك تم نقل المعلومات كما جاءت في المقابلات في تسلسل منفصل. وتم إخفاء هوية الضحايا والناجين واستخدام أسماء مستعارة خشية من حدوث أيّ أعمال انتقامية.

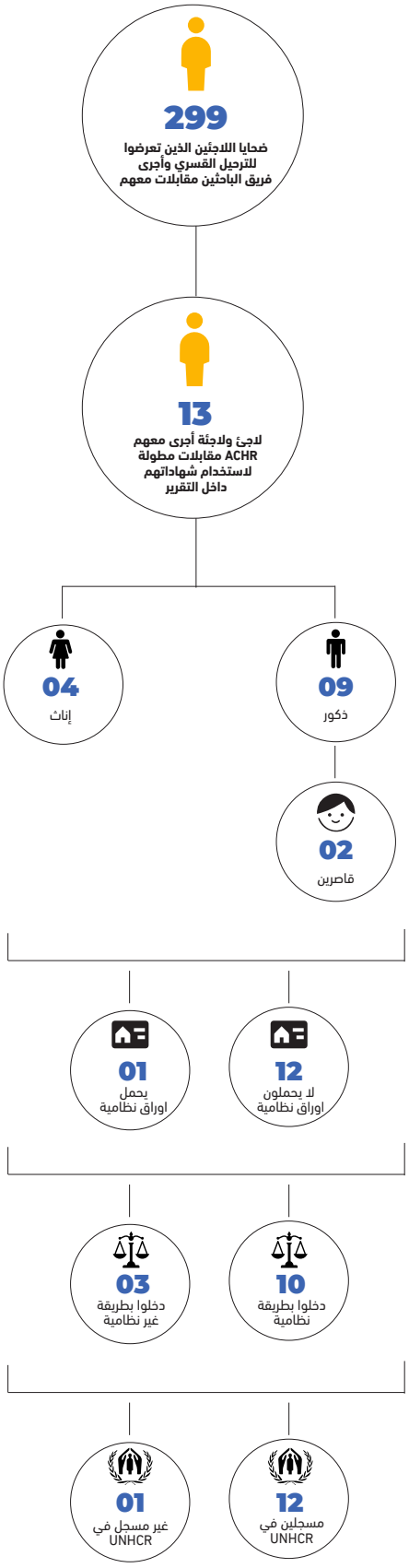

**ACCESS CENTER FOR HUMAN RIGHTS (ACHR)**
**Centre d'accès pour les droits de l'homme**

TOGETHER FOR HUMAN RIGHTS

Attribution-NonCommercial-
NoDerivatives 4.0 International
(CC BY-NC-ND 4.0)

@ACHRights

info@achrights.org
www.achrights.org